البحث
٥

أثر حرب الخليج على إنتاج النفط وأسعاره في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٩٢م

اعـــداد

د/ فريال بنت محمد الهاجري

المملكة العربية السعودية

المقدمة

يعد النفط الخام من أهم الأنشطة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ، إذ يلعب دوراً هاماً في تشكيل القاعدة الأساسية للاقتصاد السعودي ، لكونه الممول الأساسي لجميع القطاعات الإنتاجية ، كما أنه مصدر الطاقة التي تعتمد عليها الصناعات الحديثة في المملكة ، فهو الموجه الأساسي للاقتصاد العالمي في السلم والحرب على حد سواء .

إن الإيرادات العائدة من نشاط القطاع النفطي ، وبالتحديد من الصادرات النفطية جعلت الاقتصاد السعودي يتمتع بسيولة كبيرة زادت عن احتياجات هذا البلد لفترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، حيث أدت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط لسنة ١٩٧٣م وما تلاها إلى تحسين أوضاع التجارة للمملكة ، ولجميع دول منظمة الأقطار المصدرة للبترول (آل مكي ١٩٩٣م،٨٨) ، فزادت نسبة إيرادات النفط من الناتج المحلي الإجمالي .

وشهدت نهاية خطة التنمية الخمسية الأولى (١٣٩٤-١٣٩٥هـ) أعلى حد لهيمنة النفط بنسبة ٨٦,٦% من جملة قيمة الإنتاج المحلي ، وهي قيمة استُغلت في تنمية كافة أوجه الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كالصناعات التحويلية وقطاعات التعدين والمحاجر والمرافق العامة والبناء والتشييد والخدمات الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات وغير ذلك .

وبدأت نسبة مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي تتناقص تدريجياً حتى بلغت نحو ٦٥,٢% في نهاية خطة التنمية الثانية (١٤٠٠هـ) ، وارتفعت في نهاية خطة التنمية الثالثة (١٤٠٥هـ) وبلغت نسبتها ٨٩,٨% ، ثم عاودت الانخفاض حيث بلغت ٣٥% في نهاية خطة التنمية الرابعة (١٤١٠هـ) (وزارة التخطيط ١٩٩٠-١٩٩٥م ، ١٢٩) ، وقد شكلت نسبته ٣٤% تقريباً في نهاية خطة التنمية الخامسة (١٤١٥هـ) ، ويتوقع أن تستمر نسبة مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي بنحو ٣٤% حتى نهاية عام ١٤٢٠هـ(وزارة التخطيط ١٩٩٥-٢٠٠٠م ، ١١٩) .

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع أثر حربي الخليج الأولى والثانية على أهم الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، والمتمثل بالقطاع النفطي باعتبارها دولة نفطية تعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل ميزانيتها ، وبالتالي أي تغيير في أسواق النفط سواء في الأسعار أو الإنتاج سيؤثر على عملية التمويل .

وبالتحديد يحاول البحث الإجابة على السؤال التالي : هل حرب الخليج التي امتدت لأكثر من عشر سنوات بدءاً بالحرب الإيرانية-العراقية عام ١٩٨٠م ، ثم الغزو العراقي للكويت وحرب التحرير الكويتية عام ١٩٩٠-١٩٩١م هي وراء هذا التذبذب في العقد الأخير ، أم أن هناك عوامل أخرى محلية أو عالمية أثرت في عملية تذبذب الإنتاج والأسعار ؟ وهي بذلك تمثل الفرضية التي ستقوم عليها هذه الدراسة.

ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من التطرق لحربي الخليج الأولى والثانية للتعرف على دور المملكة العربية السعودية لكونها الدولة الشقيقة والمجاورة من ناحية ، وأكبر منتج للزيت الخام ، وعضو أساسي في منظمة الأوبك من ناحية أخرى ، تلاها دراسة تطور الإنتاج النفطي وتذبذب أسعاره قبل وبعد سنة من بدء حرب الخليج الأولى والثانية على التوالي ، مع التطرق لنبذة عن تطور إنتاج النفط وأسعاره منذ اكتشافه - عام ١٩٣٨م- وتصديره عالمياً -عام ١٩٣٩م- وحتى الوقت الراهن - عام ١٩٩٨م- للتعرف على المراحل التطورية التي مر بها بدون حرب ، ومدى تأثره بحربي الخليج الأولى والثانية تحسباً لأية توقعات مستقبلية.

واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على **المنهج الموضوعي**(١)، بالإضافة إلى المنهجين التاريخي عند دراسة تطور إنتاج النفط وتذبذب

---

(١) يعتبر بعض الجغرافيين أن المنهج الموضوعي والإقليمي والمقارن وغيرها من المناهج التقليدية ، ويعتمدون في البحث العلمي على منهجين رئيسين عصريين وهما :- المنهج الاستقرائي Inductive Method والمنهج الاستنباطي (الاستدلالي) Deductive Method - وبما أن الجغرافيا تعيش نقلة فلسفية وإجرائية تقتضي استبدال القديم بالجديد (أبو الخير ١٩٩٥م ، ٨، ١٠)، ووفقاً لهذه النظرية يمكن اعتبار المنهج الاستقرائي هو المنهج الذي

أسعاره ، والمنهج الأصولي لتحليل الأسباب الكامنة وراء تذبذب إنتاج وأسعار النفط السعودي .

التعريف بمنطقة الدراسة :

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا . وتبلغ مساحتها ٢٢٥٠ ألف كيلومتر مربع ، أي حوالي ٨٠% من مساحة شبه الجزيرة العربية (وزارة التخطيط ١٩٩٦م ، ١٥) ، وتنحصر بين خطي طول ٣٦ْ ٣٤ْ شرقاً و٥٦ْ شرقاً ، وتقع بين دائرتي عرض ١٦ْ شمالاً (تقريباً) و ١٢ْ ٣٢ْ شمالاً (الشريف ١٩٨٤م ،١٢) ، وتشكل الحدود السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي جانباً من حدود المملكة الشرقية في الشرق والجنوب الشرقي والشمال ، وتتمثل في حدود المملكة مع الكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان ، أمّا الجانب الآخر من هذه الحدود فيمتد محاذياً للخليج العربي في الشرق حيث يمتد من الحدود السعودية-الكويتية شمالاً حتى دوحة سلوى عند الحدود السعودية القطرية جنوباً بطول ٦٠٠ كيلومتر ،ومتوسط عرض ٦٠ كيلومتراً (العليان وآخرون ، ٢٥) ، ويحد المملكة من الغرب سهول تهامة المطلة على البحر الأحمر بطول ١١٠ كيلومتر ، ومتوسط عرض ٦٠ كيلومتراً في الجنوب ، ويضيق كلما اتجه شمالاً عند خليج العقبة (وزارة التخطيط ١٩٩٦م، ١٥) .

وتُشكل سواحل الخليج العربي والبحر الأحمر أساساً هاماً لكل الأنشطة الاقتصادية ، إذ يُعتبران مصدراً أساسياً للثروة السمكية وللسياحة حيث تُستغل سواحلهما بإقامة المنتجعات السياحية وشواطئهما كمناطق ترويحية ، كما يُعدان مصدراً أساسياً للصناعة إذ تُقام عليهما ٢٥ محطة تحلية بواقع ٢١ محطة على ساحل البحر الأحمر وأربع محطات على ساحل الخليج العربي ؛ تنتجان ما نسبته ٤١,٨٣% ،

تقوم عليه هذه الدراسة إذ أن المنهج الاستقرائي يبدأ بملاحظة الظاهرة قيد الدراسة -أثر حربي الخليج على إنتاج النفط وأسعاره- ملاحظة علمية مسلطاً الأضواء على خصائصها ومكوناتها ومحللاً العلاقات القائمة بينها وبين غيرها من الظواهر (الفرا ١٩٩٠م ،١٠) .

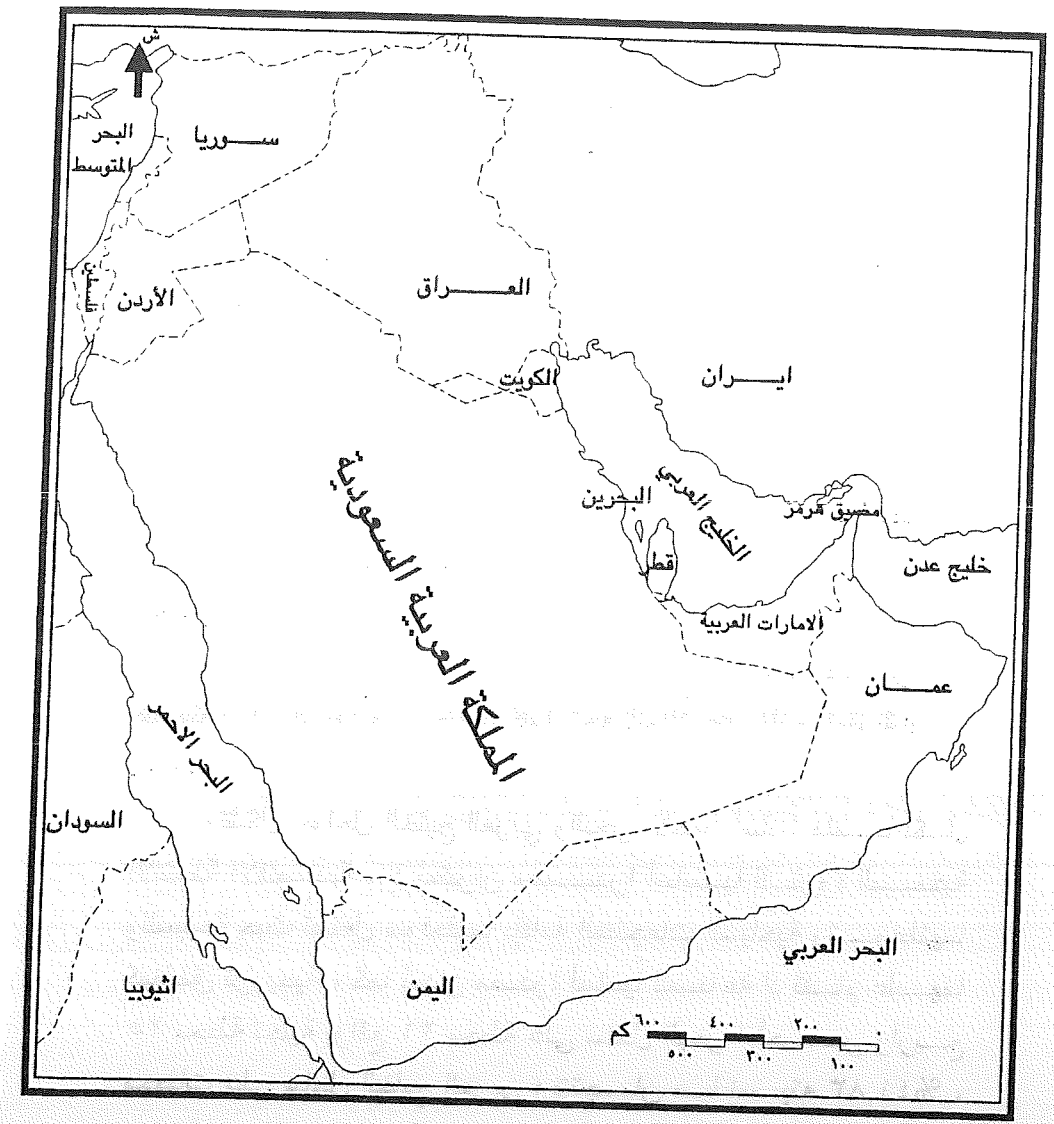

الخريطة من عمل الباحثة اعتماداً على :-

Royal Commission for Jubail and Yanbu1978, 17

٥٨,١٧% من جملة الإنتاج المحلي لمحطات تحلية مياه البحر عام ١٩١٧هـ على التوالي بغرض الشرب ، بالإضافة إلى استخدام مياهها لعمليات التبريد الصناعي ، كما في مدينة الجبيل الصناعية الواقعة على الساحل الشرقي للمملكة (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ١٤١٧/١٦هـ ، ١٠-١١) ، وتقام على سواحلها -إذ يشكلان مصدراً أساسياً للنقل البحري- موانئ خاصة لتصدير النفط ومشتقاته مثل ميناء رأس تنورة وسعود والخفجي على الساحل الشرقي .

وتملك المملكة على ساحليها الغربي والشرقي ميناءين رئيسين لتصدير واستيراد السلع باختلاف أنواعها وهما : ميناءي جدة والدمام ، وبالتالي تعلن حالة الطوارئ لأي حدث تلوث نفطي ، إذ أن المحافظة عليهما من التلوث ضرورة استراتيجية ملحة .

ومما يزيد الأمر سوءاً أن الخليج العربي شبه مغلق لا يربطه بالبحار الخارجية سوى مضيق هرمز ، الذي لا يتجاوز عرضه عشرة كيلومترات ، كما أن مياهه قليلة العمق ، حيث يتراوح عمقه بين ٥-١٥ متراً على السواحل الغربية ، ويزداد العمق نسبياً على السواحل الشرقية ، حيث يتراوح بين ١٠-٣٠ متراً ، ويصل أقصى عمق له عند مضيق هرمز ، حيث يبلغ ١٠٦ متر (متولي ١٩٨٠م، ٦٧) ، أمّا الحدود الجنوبية للمملكة فتتمثل فى اليمن وسلطنة عمان (انظر شكل رقم ١) .

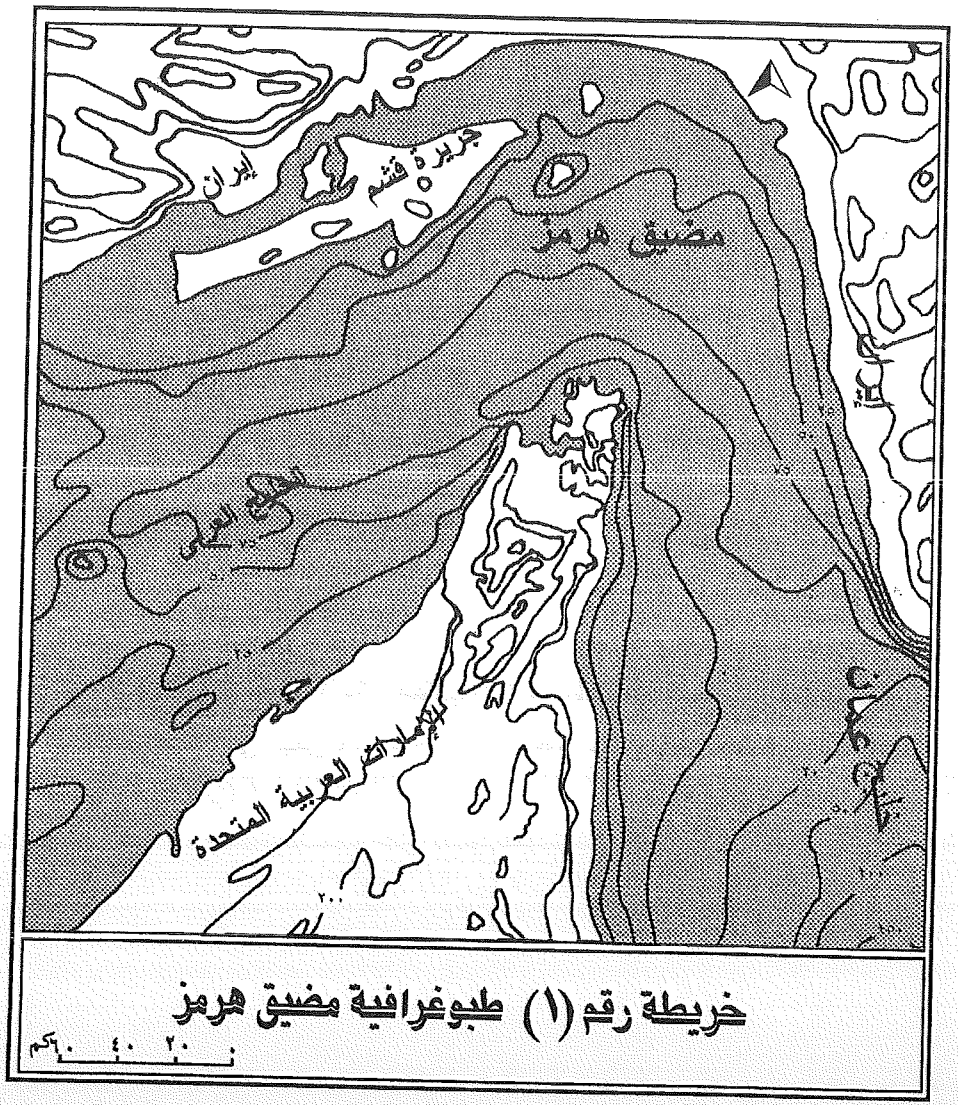

خريطة رقم (١) طبوغرافية مضيق هرمز

أولاً : نبذة تاريخية عن حربي الخليج الأولى والثانية :

أ- حرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانية - العراقية) عام ١٩٨٠م:

اندلعت حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠م بين دولتي العراق وإيران الواقعتان إلى شمال وشمال شرق المملكة العربية السعودية ، واستمرت لمدة ثمان سنوات تقريباً كانت تحمل بين طياتها منذ البداية خطراً يهدد دول خليجية أخرى .

وبالرغم من المحاولات الجادة لتفادي تلك المجزرة وتحقيق السلام ، وخاصة عام ١٩٨٢م خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالمملكة المغربية في شهر سبتمبر ، عندما اقترح الملك فهد بن عبد العزيز تسوية سلمية للحرب تقوم على انسحاب العراق انسحاباً كاملاً من الأراضي الإيرانية وحصول إيران على تعويضات مالية تدفعها دول الخليج العربي ، إلا أن إيران رفضت ذلك الاقتراح في الوقت الذي قبل به العراق إذ كانت واثقة من النصر في النهاية.

وقد قامت إيران بشن هجمات على العراق مستخدمة العناصر البشرية في محاولة منها للاستيلاء على ميناء البصرة الجنوبي ، وقطع الطريق بين البصرة وبغداد ، ومن ثم تهديد بغداد نفسها عام ١٩٨٢م وعام ١٩٨٣م ، وقد لقى عشرات الآلاف من الجنود الإيرانيين حتفهم في تلك الهجمات التي باءت بالفشل ، وشنت إيران هجوماً آخر في شهر فبراير من عام ١٩٨٤م ، واستولت على جزر مجنون في منطقة الأهوار الجنوبية لنهر الفرات ، واقترح العراق بعد هذا الهجوم وقف إطلاق النار لكن إيران رفضت هذا الاقتراح أيضاً .

وبدأت إيران بعد ذلك بشن ما عُرف بحرب الناقلات كأحد أخطر إفرازات الحرب السلبية ، فهاجمت ناقلات النفط السعودية والكويتية في الخليج ، مدعية أن تلك الهجمات جاءت رداً على مهاجمة العراق لناقلاتها ، وتبعت تلك الهجمات تهديدات شفوية بقصف الموانئ وأنابيب النفط والمنشآت النفطية السعودية ومحطات التحلية القريبة من منطقة القتال والتي تُشكل عصب الحياة في المملكة .

وقد عبرت طائرة إيرانية من نوع F-٤ المجال الجوي السعودي متجاهلة إنذارين بالعودة في الخامس من يونية عام ١٩٨٤م ، وتم إسقاطها ، ثم أمرت السلطات الإيرانية جميع طائراتها بالعودة إلى قواعدها ، وقامت إيران والعراق عام ١٩٨٥م بتوسيع نطاق الحرب بينهما ، حين أطلق كل جانب عشرات الصواريخ على المراكز المأهولة بالسكان في الجانب الآخر ، وعُرف ذلك القصف بحرب المدن ،ونجا أمير الكويت حين تعرض موكبه في الكويت لهجوم انتحاري بالقنابل شنته إحدى المجموعات الموالية لإيران في شهر مايو من تلك السنة.

وعاودت حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بتجديد مساعيها الدبلوماسية مرة أخرى لإحلال السلام ، فأُرسل الأمير سعود الفيصل -وزير الخارجية السعودي- إلى طهران حاملاً معه عرضاً جديداً من العراق بوقف إطلاق النار ، ولكن الإيرانيين رفضوا الاستجابة لهذه المبادرة أيضاً ، وأصبح تصعيد الصراع في المنطقة يشكل تهديداً حقيقياً لأمن المملكة (عبد العزيز ١٩٩٦م ،١٧٨-١٧٩، ١٧٩) .

وقد حدثت الغالبية العظمى من حوادث القصف البحري في مياه الخليج الداخلية وبعيداً عن مضيق هرمز عملت على إعاقة الملاحة في مياه الخليج ، وعزوف شركات النقل البحري عن العمل في هذه المنطقة.

وقد كانت السفن الكويتية أكثر ناقلات الدول غير المتحاربة تضرراً ، مما دفعها إلى استئجار بعض السفن والناقلات الأجنبية ، ومنها سفن أمريكية وسوفيتية تفادياً للقصف إلا أنها تعرضت -ايفان كورتيف السوفيتية- أيضاً للقصف من قبل المدفعية الإيرانية عام ١٩٨٧م ، وكذلك الفرقاطة الأمريكية قاذفة الصواريخ .

والجدير بالذكر أن هذين الحادثين وما تلاهما من قصف أديا إلى تصاعد اهتمام الدولتين العظميين بالحرب العراقية-الإيرانية وصدور تصريحات عن بعض المسئولين بضرورة وقف الحرب ، وقد أسفر عن هذا الوضع الملتهب في مياه الخليج العربي إيقاف إبحار الناقلات والسفن عبر المضيق ، وامتناع البحارة والأطقم الملاحية العاملة عن المغامرة بحياتهم في هذه المنطقة ، وقيام شركات التأمين البحري برفع تكلفة

التأمين على الناقلات والسفن المتجهة إلى المنطقة أو حتى الامتناع عن تقديم الخدمة التأمينية لها ، ودفع الأطراف المستوردة لنفط الخليج للبحث عن مصادر نفطية أخرى أقل تكلفة وأسهل منالاً .

وتكمن خطورة هذه الحرب في تحكم دولة إيران وتهديداتها المستمرة بإقفال مضيق هرمز الذي يمثل ممر مائي يهم دول العالم جميعها ، إذ أن أي إعاقة للملاحة في ذلك المضيق تعني إعاقة انسياب النفط الخليجي إلى الدول التي تحتاج إليه ، لكونها تتحكم بالجزء الصالح للملاحة والذي يقع على بعد مسافة قصيرة من الشواطئ المحاذية فيما بين الساحل الجنوبي الغربي لجزيرة قشم الإيرانية والشواطئ الشرقية لجزر سلامة والغنم الإيرانية ، وأيضاً كإجراء انتقامي ضد العراق وبعض الدول العربية الخليجية المتحالفة (فاضل١٩٨٨م ، ٤٥-٥٠) ، أنظر شكل رقم (٢) الذي يوضح طبوغرافية مضيق هرمز .

وبعد دراسة دقيقة لقدرات إيران تم التوصل إلى نتيجة استُبعد فيها أن تشنّ إيران هجوماً برياً على المملكة ، أو تشنّ هجوماً برمائياً ضخماً عبر الخليج ، إذ يحتاج هذا الأمر إلى جهود إدارية جبارة ويعرض خطوط إمداداتها لخطر محقق ، فضلاً عن أن إيران ليس لها القدرة على القيام بمثل هذه المغامرة خاصة وأنها متورطة في حرب على العراق ، وأصبح من المستبعد أن تفكر في فتح جبهة ثانية.

وبدا الاحتمال الأكثر واقعية ، هو أن تشنّ إيران حملة استنزاف عسكرية واقتصادية على المملكة ، وربما حاولت إلحاق الضرر باقتصاد المملكة ، بتنفيذ ضربات جوية وبحرية وصاروخية ضد المنشآت الساحلية الحيوية وإرهاب المملكة بأعمال تخريبية من وقت لآخر (عبد العزيز ١٩٩٦م١٨٠) .

وهكذا انتهت الحرب الإيرانية العراقية بدون أى نصر لأي من الطرفين ،وكانت من أهم نتائج هذه المعركة أن عطلت التنمية الخليجية وشوهت مناخ الاستثمار ، وأهدرت الموارد ، وجاءت خلخلة السوق النفطية التي ضربت المنطقة منذ عام ١٩٨٢م ، لتعمق الركود الاقتصادي .

شكل رقم (٢) طبوغرافية مضيق هرمز ٠

ويمكن التوقع في الوقت الحاضر أو المستقبل بقيام مثل هذه المحاولة من أي جهة قادرة ولها مصلحة وأهداف سياسية مشبوهة أو منظمة إرهابية بإعاقة الملاحة في مضيق هرمز (فاضل ١٩٨٨م ،٥٤) .

ب:- حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت وحرب التحرير) عام ١٩٩٠-١٩٩١م

إن الطموح السياسي للعراق بزيادة طول واجهته (جبهته) البحرية من ٥٨ كم إلى ٥٥٧كم ، وذلك بإضافة طول الساحل الكويتي بعد الاحتلال ، وخاصةً في ظل الموقع الداخلي للعراق ، وهذا المطلب سيتيح للعراق زيادة إمكانية تصدير البترول العراقي عبر الموانئ الكويتية ، كما أنه سيخلص العراق من عقدة الاختناقات الملاحية وسيطرة الدول المجاورة التي يمر بترول وتجارة العراق عبر أراضيها ، بالإضافة إلى كل ما سبق إضافة الناتج الكويتي من البترول الذي يفوق ٩٧مليون برميل من احتياطي البترول المؤكد ، لتصبح العراق بذلك في المرتبة الثانية عالمياً ، أنظر شكل رقم (٣) الذي يوضح الموانيء العراقية .

بدأت أزمة الخليج الثانية في أوائل شهر أغسطس عام ١٩٩٠م بغزو القوات العراقية الأراضي الكويتية واحتلالها ، وانتهت المعركة في نهاية شهر فبراير عام ١٩٩١م بتحرير أراضي الكويت وبتدمير ٤٦٢ بئراً بنسبة ٢٩,٧% ، وإشعال ٦١٨ بئراً بنسبة ٣٩,٧% ، وتدفق الزيت من ٧٧ بئراً بنسبة ٥%، ولم يبق سوى ١٥٦ بئراً بنسبة ١٠% صالحة للاستخدام ، ومن ثم تكون نسبة التدمير والتخريب للآبار التي كانت منتجة ٩٠% من المجموع الكلي (١٥٥٥ بئراً) (غنيمي ١٩٩٢م ،٢٣-٢٤) ، ناهيك عن تدمير البنية الأساسية ومنشآت التخزين والتكرير والتصدير النفطية ، وإصابة النشاط الاقتصادي الكويتي بصفة خاصة بالشلل ، بالإضافة إلى تدمير مرافق البنية التحتية من طرق وجسور ومنشآت عامة في العراق ، وكان لها أثر سلبي على إمدادات الماء والكهرباء والصرف الصحي .

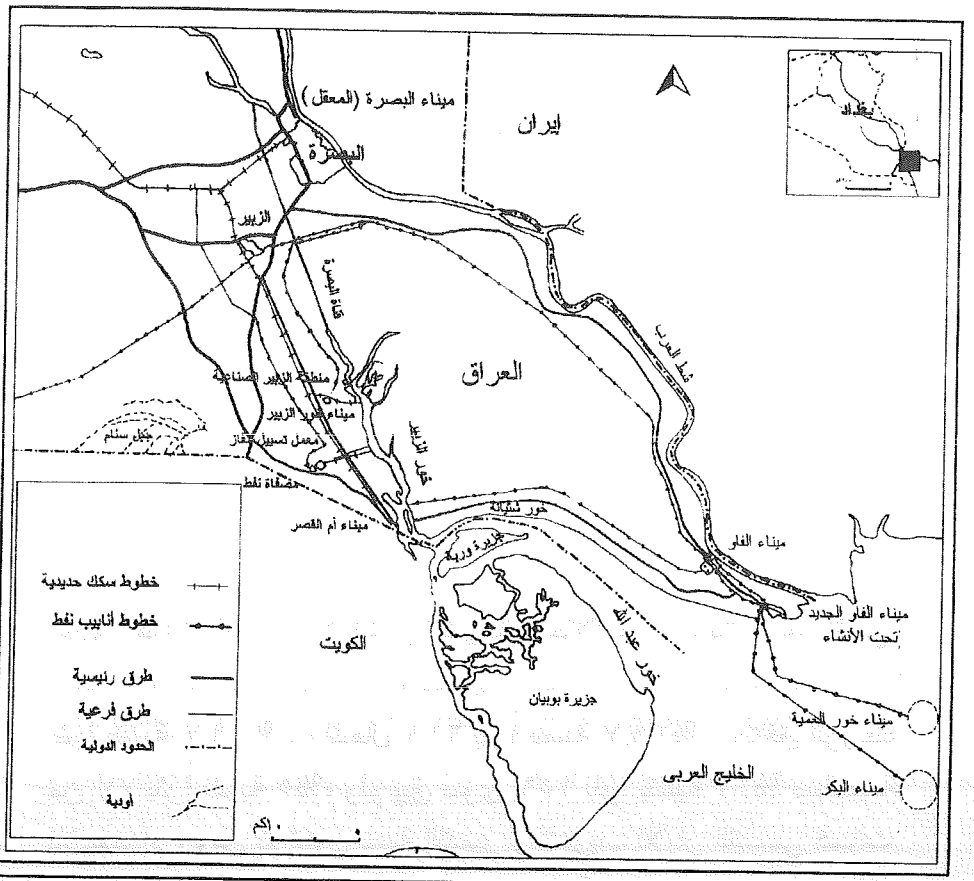

خريطة رقم (٢) الموانـــــــئ العراقـــــية

وتعد مشكلة التلوث الهوائي والمائي من أعظم سلبيات حرق آبار النفط إذ تشير التقديرات الخاصة بحجم الملوثات الناجمة عن حرائق النفط إلى أن كمية النفط المحترقة يومياً ، إذا أخذنا بالتقدير الأدنى ٢,٥ مليون برميل يومياً تعطي ما بين ٢٠-٤٠ ألف طن من الدخان الأسود تقريباً ، ٢٠ ألف طن من ثاني أكسيد الكبريت ، ١٥٠٠ طن من الجسيمات التي تحتوي على الكربوهيدرات وبعض المعادن السامة ، ٢٥٠ طن من أول أكسيد الكربون ، ٥٠ طن من أكاسيد النيتروجين .

وقد أبرزت الدراسات أن المناطق الشمالية والشرقية من المملكة العربية السعودية قد تأثرت كثيراً بالتلوث الهوائي والمائي ، وتبين عندما ذُبحت بعض الإبل والأغنام التي تُرعى في شمال المملكة إن رئاتها كانت سوداء لكثرة ما تجمع فيها من جسيمات كربونية ، وقد حملت الرياح هذه الملوثات ودقائق السخام إلى مسافات بعيدة عن مصادرها والمناطق المحيطة بها كما في مونولوا (Maune Loa) في جزر هاواي بمعدل ٢٠ مرة زيادة عن المعدل العادي .

كما سُجل تركيز دقائق السخام أكثر من ١٠٠ ميكجم/م٣ (Ug/m^3) في الهند وأجزاء من جنوب شرق آسيا ، وشمال شرق أفريقيا وحتى بحر قزوين ، إذ سقطت أمطار سوداء في كل من إيران وكشمير (غنيمي١٩٩٢م ،٢٢،٢٥) .

وقد وصفت أزمة الخليج بأنها أزمة نفطية ، إذ كان النفط هو محور الصراع وهدفه وهو السبب الرئيس وراء الأزمة ، ومن المهم أن نذكر بعض الخصائص التي ميزت السوق النفطية قبل انفجار الكارثة الخليجية ، حيث انخفض معدل طلب العالم على النفط من ٣,٦% عام ١٩٨٨م إلى ٢,٢% عام ١٩٨٩م وإلى ١,٥% في النصف الأول من عام ١٩٩٠م .

وقد نسجت الأزمة خيوطها عندما اتهم صدام حسين الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في مؤتمر القمة العربي المنعقد في بغداد بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨م بأنهما يعملان على إبقاء سعر النفط منخفضاً لإلحاق الضرر بالعراق ، حيث انخفض سعر البرميل من ١٥,٦٣ دولاراً

في أبريل ١٩٩٠م إلى ١٥,٤٥ دولاراً في مايو ، وإلى ١٤,٠٥ دولاراً في يونية .

وتتابعت الأحداث عندما أعلن صدام حسين في ١٩٩٠/٧/١٧م أن الكويت والإمارات أقدمتا على تجاوز مستويات الإنتاج التي حددتها أوبك وهدد باستخدام القوة لوقف هذا التجاوز الذي أدى إلى انخفاض سعر النفط ، وأجرت الرسالة العراقية في اليوم التالي الموجهة إلى الجامعة العربية عملية الحساب البسيطة التي اقترحتها ، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن هذه الدول خسرت في الفترة ما بين ١٩٨٠م إلى ١٩٩٠م ٥٠٠ مليار دولاراً كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ، ثم أضافت الرسالة العراقية إلى ذلك اتهامها للكويت بأنها انتهزت فرصة ظروف الحرب العراقية-الإيرانية ، وأقامت منشآت نفطية في الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي ، وراحت تسحب النفط منه ،وبهذا تلحق الضرر بالعراق مرتين ، مرة بإضعاف اقتصاده وهو أحوج ما يكون إلى عوائده ، ومرة أخرى بسرقة ثروته .

وقدرت الرسالة العراقية ما سحبته الكويت من حقل الرميلة بما قيمته ٢,٤ مليار دولار ، كما حدد العراق خسارته بـ ١٠٦ مليارات الدولارات بسبب انخفاض أسعار النفط الخام ، وأعلن صدام من طرفه إلغاء الديون الكويتية البالغة ما يزيد على ١٠ مليار دولار ، كما أعلن أن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدواناً على العراق .

وردّ وزير الخارجية الكويتي في اليوم التالي بمذكرة طلب فيها تحكيم الجامعة في النزاع العراقي الكويتي ، ولم تمض أيام حتى حشد العراق ٣٠ ألف جندي على حدود الكويت ، وكان على أثرها إعلان الكويت والإمارات في ١٩٩٠/٧/٢٦م التزامها بعدم تجاوز مستويات الإنتاج ، ورفعت أوبك سعر البرميل إلى ٢١ دولاراً ، ولكن هذا لم يثن صدام حسين عن حشد ١٠٠ ألف جندي في ١٩٩٠/٧/٣١م ، وانعقد في اليوم التالي محادثات عراقية كويتية في جدة بين ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح ، ونائب رئيس مجلس الثورة العراقي عزة إبراهيم الدوري ولكنها لم تصل إلى نتيجة .

وقد كان فرض الحصار الاقتصادي على العراق عقب غزو الكويت في ١٩٩٠/٨/٢م أول إجراء متوقع يُتخذ للضغط على العراق وإجباره على الانسحاب من الأراضي الكويتية ، إذ أعلن صدام حسين أن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة وسماها كاظمة ، وبعد يومين من تطبيق القرار ٦٦١ في١٩٩٠/٨/٦م أغلقت أنابيب النفط العراقي المارة عبر تركيا والسعودية ، وابتدأت الخسائر الاقتصادية التي دفعها البلدين وعلى رأسها الخسائر النفطية.

وقد بدرت من صدام محاولات لتسوية الأزمة تتضمن انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة ، وتجميد قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق ، وانسحاب متبادل بين العراق وإيران ، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وانسحاب سورية من لبنان وهي محاولات لتوسيع رقعة المعركة ، تبرهن عن صدق نواياه فبادر بقبوله لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م وتم فعلاً الانسحاب العراقي من إيران بعد ٤٨ ساعة من هذا الإعلان في ١٩٩٠/٨/١٥م والتي أريق لأجلها دم ٦٠٠ ألف إنسان (قاضي ١٩٩٤م ، ١٥٤-١٥٦) .

وقد أخذت المملكة العربية السعودية على عاتقها مهمة سد النقص الحاصل في السوق النفطية ، نتيجة لفقدان النفط العراقي والكويتي خلال الحرب ، حيث كانا يمولان السوق النفطية بخمسة ملايين برميل وبواقع ثلاثة ملايين برميل للعراق ومليونا برميل للكويت قبل الحظر الذي استغرق ١٦٣ يوماً .

كما تكاتفت جهود كل منتجي النفط في العالم للمحافظة على استقرار الأسعار ، وتجنباً لأي صدمة تربك الأسواق النفطية فبادر جورج بوش في ١٩٩٠/٩/٢٦م بالسماح باستخدام ٥ ملايين برميل من احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي لتطويق أية محاولة لرفع أسعار النفط (المرجع السابق مباشرة ، ١٥٧) .

وقد لعبت الأزمة ومازالت تلعب دوراً خطيراً في العلاقات النفطية الخليجية والدولية ، وفي موازين القوى والأسعار في سوق النفط العالمية من حيث:-

أولاً: تشويه مناخ الاستثمار : إذ أن الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول الخليج أجمع يأتي على رأس قائمة العناصر الجاذبة للاستثمار.

ثانياً : زيادة الإنفاق العسكري : إذ يعد توجيه قدر كبير من الموارد المالية والبشرية نحو الإنفاق العسكري من أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على أحداث الخليج ، حيث اضطرت بعض دول الخليج العربية إلى زيادة الإنفاق بصورة حادة لمواجهة متطلبات الأمن والدفاع ، وقد أنفقت السعودية وحدها ٥٢ مليار ريال سعودي في السنة المالية ١٩٩١/٩٠م ، ثم ارتفع إلى ٥٤ مليار ريال سعودي في السنة المالية التالية حتى وصل إلى ٦٢ مليار ريال سعودي في السنة المالية ١٩٩٣/٩٢م ، وقدرت دراسات وكالات الأمم المتحدة خسارة بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج وحدها بنحو ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار (المرجع السابق مباشرة ، ١٦٩) .

ثالثاً : توقف صادرات النفط الكويتية -العراقية : وهذا أدى إلى فقدان أموال طائلة قدرت بنحو ٣,٣٨٤ مليار دولار خلال الأزمة (المرجع السابق ، ١٦٦) .

وقد تباينت التقديرات بالنسبة لكمية النفط المحترقة يومياً حيث تراوحت بين ٢,٥ -٦ مليون برميل مقارنة بالإنتاج قبل الغزو الذي تراوح ما بين ١,٥ - ١,٨ مليون برميل يومياً ، وبالطاقة الإنتاجية القصوى التي تبلغ ٢,٥ مليون برميل يومياً (غنيمي ١٩٩٢م ،٢٤) ، ناهيك عن الخسائر الناتجة عن تعطل عملية الإنتاج في العراق بسبب الحصار ودولة الكويت بسبب التدمير والنهب للمنشآت الاقتصادية، وزيادة أسعار الشحن والتأمين بسبب أخطار الحرب .

ومن خلال العرض الموجز لأهم الأحداث التاريخية لحربي الخليج الأولى والثانية ، نجد أن الغزو العراقي للكويت كان تحدياً صارخاً لجميع القيم والمثل والمبادئ ، وانتهاكاً لكل القواعد والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية ، وخروجاً فاضحاً على القانون الدولي الذي يُحرم

الغزو والاستيلاء على الأقاليم من خلال القوة ، إذ أن الغـــزو العراقـــي للكويت لم يكن مجرد استيلاء على الأرض فقط بل صاحبه العديد مـــن التصرفات والمعاملات الشاذة من قتل الأبرياء ، وانتـــهاك الحرمـــات ، ونهب الممتلكات العامة والخاصة ، وتدمـــير المؤسســـات والمنشـــآت ، واحتجاز الرهائن من المواطنين والأجـــانب فـــي المواقـــع والمنشـــآت العسكرية ، وإلغاء كافة مقومات الدولة ضحية الغزو ، ثم أخـــيراً ضـــم إقليم الدولة ضحية العدوان إلى إقليم الدولة الغازية .

ومن هذا المنظور جاء رد فعل الجماعات الدولية فورياً وحاســـماً وواضحاً ؛ فقد أدان العالم كله شرقه وغربه ، شماله وجنوبـــه الغـــزو ، وبالتالي حظيت الكويت بالتأييد العالمي الواسع –مهما اختلفـــت أســـبابه ودوافعه ، ومهما حققت الكثير من الدول الأجنبية من فوائد – إلا أنها في النهاية لم تحظ قضايا أو منازعات دولية أخرى بمثل هذا التـــأييد الـــذي حظيت به قضية غزو واحتلال الكويت (الهادي ١٩٩٦م ،٣٢٨-٣٢٩) والتـــي كانت لها نتائج إيجابية بالمحافظة على استقرار إنتـــاج النفـــط وثبـــات أسعاره.

ثالثاً : تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية :

تعتمد المملكة العربية السعودية بصفة خاصة ودول الخليج العربي بصفة عامة على الإيرادات النفطية لتنمية مواردهـــا الماليـــة ولتوفـــير العملات الأجنبية لسد العجز في سوق السلع والخدمات المحلية ، كمـــا أن معدلات الإنفاق الحكومي تتأثر بشكل مباشر بحجم العائدات النفطية التـــي تعتمد على عاملين رئيسين هما : مستوى الأســـعار وكميـــة الإنتـــاج ، وبتغيير أحد هذين العاملين أو كليهما معاً يعني تغيير في الدخل النفطـــي (مؤمنة ١٩٨٣م ،٢٨) .

لذا يمكننا القول أن الواردات ، والإنفـــاق الحكومـــي ، والدخـــل القومي تمثل جوانب أساسية تعتمد على الإيرادات النفطية ، فاستقرار هذه الإيرادات يعني استقراراً مماثلاً في هذه الجوانب (الســـويدي١٩٩١م ، ١٠٠-١٠٢) ، لذا تظل الأسعار والإنتاج الشغل الشاغل لـــدول الخليـــج أجمـــع باعتبارهما يشكلان معاً الخريطة الاقتصادية بالمنطقة ، ويحددان المصير

الاقتصادي لهذه الدول ، ويمثلان محور الصراعات الكبرى في الشرق الأوسط بصفة خاصة والعالم بصفة عامة .

وللكشف عن تطور إنتاج النفط وأسعاره خلال حربي الخليج الأولى والثانية ، لابد من التعرف على التطورات التاريخية التي مر بها إنتاج النفط بالمملكة العربية السعودية خلال ٦١ سنة منذ اكتشافه بكميات كبيرة عام ١٩٣٨م ، والبدء في تصديره إلى الأسواق الخارجية عام ١٩٣٩م(١) ، وحتى عام ١٩٩٨م ، وأثر الحروب بصفة عامة وحرب الخليج الأولى والثانية بصفة خاصة على تغيير خط سير الإنتاج النفطي السعودي وما تبعهما من تقلبات في الأسعار .

لذا يمكن تقسيم المراحل الإنتاجية للنفط وأسعاره إلى ثلاث مراحل ، نبدأها بالمراحل الإنتاجية يتبعها المراحل السعرية ثم العلاقة بينهما على النحو التالي :-

أ- المرحلة الأولى :- تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة السابقة لحرب الخليج الأولى والممتدة بين عامي ١٩٣٨/١٩٧٩م (١٣٥٨/١٣٩٩هـ).

وهي فترة النمو التدريجي والتزايد المطرد لإنتاج النفط . امتدت بين عامي ١٩٣٨ -١٩٧٩م ، وقد حققت زيادة بنسبة ٦٨٠٧٩٣% خلال ٤١ عاماً -أنظر جدول رقم (١) ، والشكل رقم (٤) ، ويرجع ذلك

---

(١) وقعت الحكومة السعودية اتفاقية للتنقيب عن النفط مع شركة ستاندرد/كاليفورنيا عام ١٩٣٣م (١٣٥٢هـ) ، وبعد التأكد من ضخامة احتياطي النفط ، عملت هذه الشركة على إشراك بعض الشركات الأمريكية الأخرى وكونت معاً شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عام ١٩٤٤م (١٣٦٤هـ) ، ويقع نطاق امتيازها في المنطقة الشرقية ، وقد اتسعت عمليات البحث والتنقيب بعد أن منحت الدولة امتيازات التنقيب لشركات أخرى في جهات متعددة من المملكة سواء على اليابس أو في المناطق البحرية السعودية ، وقد تملكت حكومة المملكة العربية السعودية شركة أرامكو عام ١٩٨٩م وأصبحت تعرف باسم شركة أرامكو السعودية ، ويقوم باستثمار النفط السعودي حتى الوقت الراهن (١٩٩٨م) أربع شركات وهي : شركة أرامكو السعودية ، شركة جيتي للزيت ، شركة الزيت العربية المحدودة (اليابانية) ، شركة أوكسيراب الفرنسية (الرويثي١٩٩٦م ،٢٢٤) .

إلى عدة عوامل منها : نمو سياسة التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية بسبب التوسع في استخدام آلات الديزل في الزراعة واستخدام الجوارات الميكانيكية ، وفي ميادين النقل بمختلف أنواعه ، وفي معامل توليد الطاقة الكهربائية مما نجم عنه أن أشتد الطلب بصورة واضحة على زيوت الوقود .

وخلال هذه الفترة حققت المملكة الرقم القياسي بزيادة الطلب على الزيت الخام المستخرج من حقل السفانية عام ١٩٦٢م ، وهو من أوسع ما اكتشف من حقول الزيت المغمورة بالماء في العالم ، والزيت المستخرج منه يعطي نسبة عالية من زيت الوقود الذي تزداد الحاجة إليه في المناطق الصناعية في أوربا والشرق الأقصى يوماً بعد يوم (شركة الزيت العربية الأمريكية ،٣٨) .

ولم يحدث انخفاض في الطلب على النفط السعودي سوى عام ١٩٤١م على أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث انخفض الإنتاج بنسبة ١٥,١% ، ولكن سرعان ما عاود إنتاج النفط السعودي إلى الارتفاع ، حيث استطاع أن يحقق قفزات كبيرة وسريعة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية (The World Book Encyclopedia International 1992, 103) والسابقة لحرب الخليج الأولى أي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٢-١٩٧٩م ليساهم مع الدول الأخرى المنتجة في الوفاء باحتياجات الأسواق المختلفة ، فبعد أن كان الإنتاج ١٢,٤ ألف برميل يومياً عام ١٩٤٢م أصبح ٩٥٣٢,٥ ألف برميل يومياً عام ١٩٧٩م ، أي تضاعف الإنتاج أكثر من ٧٠ ألف مرة السعودي بنسبة ٧٦٧٧٥% خلال ٣٧ عاماً .

وقد حدث خلال هذه الفترة قفزات فجائية في الإنتاج إذ ارتفع الإنتاج من ٤٧٦٨,٩ ألف برميل يومياً عام ١٩٧١م إلى ٩٥٣٢,٥ ألف برميل يومياً عام ١٩٧٩م ، أي حتى بداية الثورة الإيرانية التي تزامنت مع زيادة الطلب على النفط لرفع مستوى المخزون في الدول الصناعية ، وبالتالي حققت هذه الفترة زيادة قدرها ١٠٠% تقريباً خلال ثمان سنوات.

وقد تخلل هذه الفترة انخفاض في الإنتاج عام ١٩٧٥م بنسبة ١٦,٦% عن عام ١٩٧٤م ، وكذلك عام ١٩٧٨م بنسبة ٩,٧٧% عن

عام ١٩٧٧م ، وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسببين : السبب الأول يرجع للدول المنتجة نفسها حيث عملت دول الأوبك(١) على التضحية بالحجم لمصلحة السعر -كما سنرى لاحقاً- خاصة بعد أن استغلت ثرواتها النفطية لسنوات طويلة وكان رفع الأسعار ما هو إلا إعادة تقييم للنفط ، كذلك توجيه استهلاك الطاقة للسبل الأكثر أهمية والحد من الاستهلاك المهدر لهذا المصدر من الطاقة دون جدوى .

كما أن رفع أسعار النفط يعني محاولة للاحتفاظ بالقيمة الشرائية الحقيقية لمداخيل النفط في وجه موجة التضخم السائدة في العالم ، وشعور الدول المنتجة بالمسئولية تجاه أجيالها القادمة إذا استمر الإنتاج بدون ضابط أو رادع (مؤمنة ١٩٨٣م ،٣٧) ، أما السبب الثاني فيرجع إلى الدول المستوردة والعالم بأسره ، حيث كان للارتفاع الكبير في أسعار النفط بنهاية عام ١٩٧٣م وبداية عام ١٩٧٤م في وقت ركود اقتصادي يعاني منه معظم دول العالم ، بالإضافة إلى اعتدال برد الشتاء سبباً لانتهاج طرقاً للترشيد والتقليل من استهلاك الزيت في دول أوربا عام ١٩٧٥م من ناحية أخرى (خواجكيه ،١٧) ، والتقليل من الاعتماد على نفط الأوبك عن طريق زيادة التنقيب والإنتاج في مناطق غير خاضعة للأوبك ، والمحافظة على الطاقة ، وتطوير المصادر البديلة ، كما دفع رجال الصناعة إلى تطوير المعدات المستعملة لتكون أكثر اقتصاداً في استهلاك الوقود ، وبالفعل تم إمداد الصناعات الجديدة بالأجهزة التي تساعد على التقليل من استهلاك الوقود ، فالطائرات مثلاً التي تم إنتاجها بعد عام ١٩٧٤م ، وإن كانت من نفس الطراز العامل قبل هذه السنة إلا أنها

---

(١) تأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط والتي تعرف بأوبك عام ١٩٦٠م . وتتكون المنظمة من ١٣ عضواً منهم خمسة أعضاء مؤسسون وهم : المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والعراق، وإيران ، وفنزويلا ، وسبعة أعضاء بعضوية كاملة تم انضمامهم في وقت لاحق وهم : قطر ، وليبيا ، وإندونيسيا ، وأبو ظبي ، والجزائر ، ونيجيريا ، وأخيراً الإكوادور(البار ١٩٨٦م ، ٣٩-٤٠)، وتعد منطقة أعضاء منظمة الأوبك أهم منطقة نفطية في العالم لعدة أسباب منها أنها تملك أعلى مستوى للإنتاج والتصدير في العالم ، ويوجد بها أكبر احتياطي للنفط الخام ، كما تنتج جميع أنواع النفط الخام (سلوم ١٩٧٨م ، ١٦) .

أُعدت ليكون استهلاكها للوقود أقل بكثير من الطائرات التي تم تسليمها من قبل ، كذلك الحال بالنسبة للسيارات والشاحنات والمعدات .

وقد اجتمعت هذه العوامل لتقلل من الطلب على النفط ، ولتؤدي إلى اهتزاز سوق النفط في وقت كانت تعاني فيه أغلب الدول المصدرة – الأعضاء في منظمة أوبك باستثناء دول الخليج العربية– من نقص في أرصدتها الخارجية (البار ١٩٨٦م ،٢٧-٣٧) ، ففقدت أوبك جزء من إنتاجها أمام المصادر المنافسة. وعاود الإنتاج ارتفاعه في السنة التالية (١٩٧٦م) بنسبة ٢١,٢٣% ، نتيجة لمحاولة الولايات المتحدة زيادة استيراد النفط والإقلال من استنزاف احتياطها ؛ فزاد الطلب العالمي على خام النفط وزاد إنتاج المنطقة لتلبية احتياجات السوق العالمي ، ليبلغ ٨٥٧٧ ــ ٩٢٠٠ ألف برميل تقريباً يومياً عامي ١٩٧٦م ، ١٩٧٧م على التوالي (الصباب ١٩٧٩م ، ١٤٧) .

وفي محاولة للربط بين إنتاج النفط والأسعار وبتطبيق معامل الارتباط بين المتغيرين خلال المرحلة الأولى وهي المرحلة السابقة لحرب الخليج الأولى وجد أن العلاقة قوية وطردية ومقدارها ٠,٧٣(١) مما يدل على التوافق بين زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار بصفة عامة.

---

(١) تم حساب معامل الارتباط عن طريق استخدام الحاسب الآلي وبرنامج EXCELL.

جدول رقم (١) تطور إنتاج النفط وأسعاره في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٣٨-١٩٧٩م (١٣٥٨-١٣٩٩هـ)

"السعر بالدولار الأمريكي والإنتاج بالألف برميل يومياً".

السنة	الإنتاج	معدل التغير	السعر	السنة	الإنتاج	معدل التغير	السعر	معدل التغير
١٩٣٨	١,٤	٠	١,١٣	١٩٥٩	١١٥٢,٧	٨,٨٩٩	١,٧	-٨,١١
١٩٣٩	١٠,٨	٦٧١,٤	١,٠٢	١٩٦٠	١٣١٣,٥	١٣,٩٥	١,٥٥	-٨,٨٢
١٩٤٠	١٣,٩	٢٨,٧	١,٠٢	١٩٦١	١٤٨٠,١	١٢,٦٨	١,٤٥	-٦,٤٥
١٩٤١	١١,٨	-١٥,١	١,١٤	١٩٦٢	١٦٤٢,٩	١١	١,٤	-٣,٤٥
١٩٤٢	١٢,٤	٥,٠٨٥	١,١٩	١٩٦٣	١٧٨٦	٨,٧١	١,٤	٠
١٩٤٣	١٣,٣	٧,٢٥٨	١,٢	١٩٦٤	١٨٩٦,٥	٦,١٨٧	١,٣٥	-٣,٥٧
١٩٤٤	٢١,٣	٦٠,١٥	١,٢١	١٩٦٥	٢٢٠٥,٣	١٦,٢٨	١,٣٥	٠
١٩٤٥	٥٨,٤	١٧٤,٢	١,٠٥	١٩٦٦	٢٦٠١,٨	١٧,٩٨	١,٣٥	٠
١٩٤٦	١٦٤,٢	١٨١,٢	١,٢	١٩٦٧	٢٨٠٥	٧,٨١	١,٣٥	٠
١٩٤٧	٢٤٦,٢	٤٩,٩٤	٢,٢	١٩٦٨	٣٠٤٢,٩	٨,٤٨١	١,٣	-٣,٧
١٩٤٨	٣٩٠,٣	٥٨,٥٣	١,٩٩	١٩٦٩	٣٢١٦,٢	٥,٦٩٥	١,٢٥	-٣,٨٥
١٩٤٩	٤٧٦,٧	٢٢,١٤	١,٧١	١٩٧٠	٣٧٩٩,١	١٨,١٢	١,٢٥	٠
١٩٥٠	٥٤٦,٧	١٤,٦٨	١,٧١	١٩٧١	٤٧٦٨,٩	٢٥,٥٣	١,٧٥	٤٠
١٩٥١	٧٦١,٥	٣٩,٢٩	١,٧١	١٩٧٢	٦٠١٦,٣	٢٦,١٦	١,٨٥	٤٨
١٩٥٢	٨٢٤,٨	٨,٣١٣	١,٧١	١٩٧٣	٧٥٩٦,٢	٢٦,٢٦	٥,٠٤	١٧٢,٤٣
١٩٥٣	٨٤٤,٦	٢,٤٠١	١,٩٣	١٩٧٤	٨٤٧٩,٧	١١,٦٣	١١,٢٥	١٢٣,٢١
١٩٥٤	٩٦١,٨	١٣,٨٨	١,٩٣	١٩٧٥	٧٠٧٥,٤	-١٦,٦	١١,٢٥	٠
١٩٥٥	٩٧٦,٦	١,٥٣٩	١,٩٣	١٩٧٦	٨٥٧٧,٢	٢١,٢٣	١١,٥	٢,٢٢
١٩٥٦	١٠٠٢,٨	٢,٦٨٣	١,٩٣	١٩٧٧	٩١٩٩,٩	٧,٢٦	١٢,٧	١٠,٤٣
١٩٥٧	١٠٣٠,٨	٢,٧٩٢	١,٩	١٩٧٨	٨٣٠١,١	-٩,٧٧	١٥	١٨,١١
١٩٥٨	١٠٥٨,٥	٢,٦٨٧	١,٨٥	١٩٧٩	٩٥٣٢,٥	١٤,٨٣	٤٠	١٦٦,٦٧

الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على :-

- تطور الإنتاج من عام ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٧٩ مصدرها : إدارة الدراسات الاقتصادية والصناعية ١٩٩٠م ، ٣٥-٣٦ .
- تطور الأسعار من عام ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٤٤ عبارة عن معدلات لأسعار الزيت الخام ، ومن عام ١٩٤٤ وحتى ١٩٨٧ عبارة عن أسعار زيت العربي الخفيف اعتماداً على : زيت الشرق الأوسط ومصدرها: Jenkins١٩٨٩, ٣ .

شكل رقم (٤) تطور أنتاج النفط وأسعاره فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٣٨-١٩٧٩

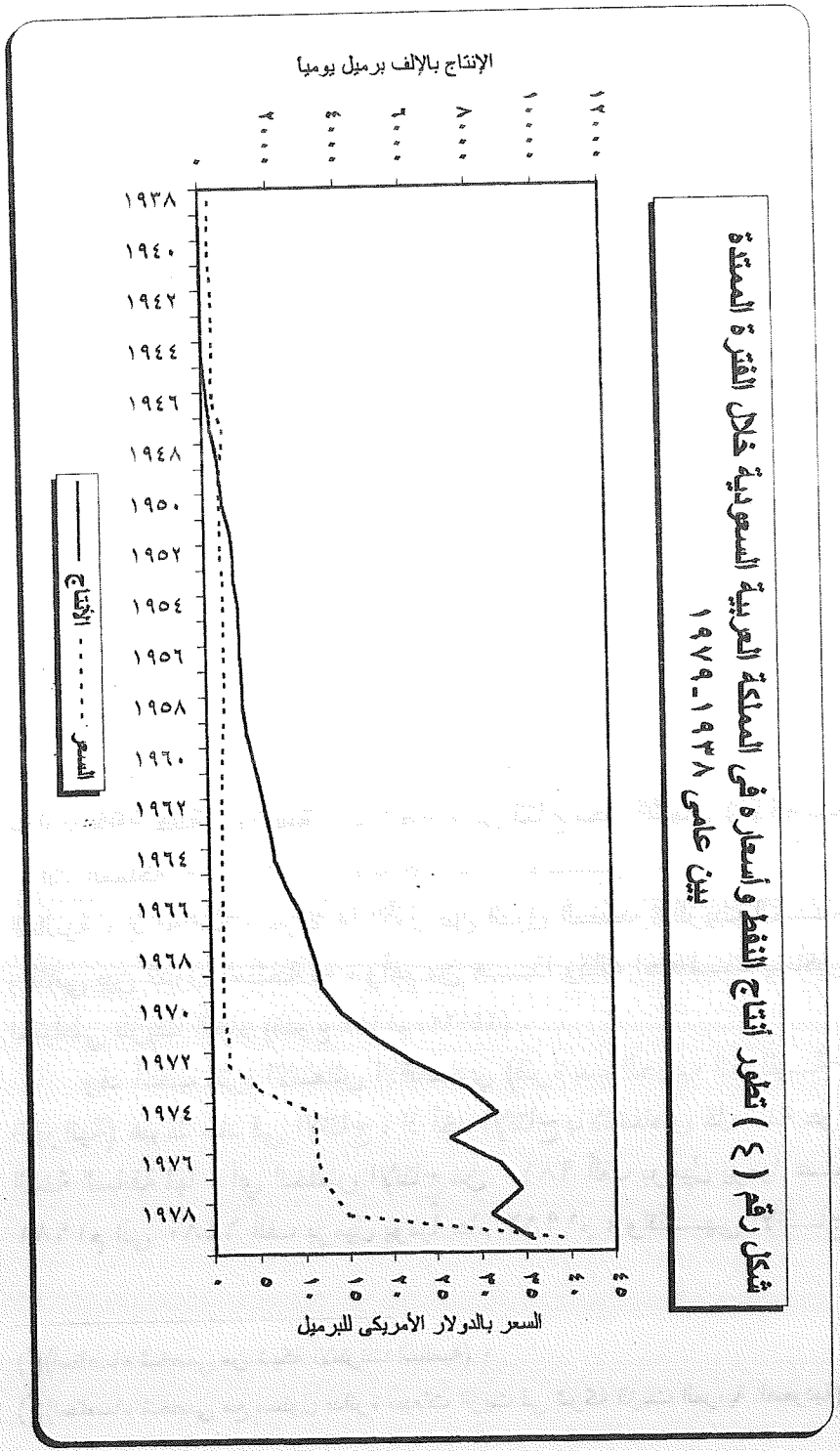

ب- المرحلة الثانية :- تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين حربي الخليج الأولى والثانية (١٩٨٠-١٩٩١م/ (١٤٠٠-١٤١١هـ).

شهدت المملكة خلال سنتين من هذه الفترة -١٩٨٠-١٩٨١م- عصرها الذهبي ، إذ وصل الإنتاج ذروته وشهدت أعلى إنتاجية خلال ٦١ سنة ، إذ بلغ الإنتاج ٩٩٠٠,٥ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٠م -أنظر جدول رقم (٢) وشكل رقم (٥) ، ويرجع ذلك إلى ظروف الحرب العراقية الإيرانية التي بدأت عام ١٩٨٠م من ناحية ، ومتطلبات السوق الدولية من النفط من ناحية أخرى ، والتي تستند إلى أمور عدة أهمها: ظروف العرض والطلب العالميين، والذي اضطر المملكة كأحد دول منظمة الأوبك الكبرى -إذ يُشكل إنتاجها ٤٦,٣% من جملة بترول الخليج العربي ، ٣٠,٢% من جملة بترول منظمة أوبك عام ١٩٩٧م (١)- أن تأخذ على عاتقها مهمة تسديد العجز الحاصل من الدول المجاورة والمتضررة بسبب الحرب ضمن حدود السياسة الإنتاجية لحكومة المملكة ، ثم هبط الإنتاج إلى ٩٨١٠ ألف برميل يومياً بنسبة تقل عن ١% عام ١٩٨١م ، بسبب ترشيد الاستهلاك في الغرب واستخدام موارد طاقة بديلة ، وتحقيق زيادة كبيرة في إنتاج بحر الشمال (٢) كما تبوأت المملكة خلال هذه الفترة مركز الصدارة في صناعة الزيت العالمية ، إذ احتفظت بمركزها الأول بين الدول المصدرة للزيت الخام والثاني بين الدول المنتجة له ، وأهم من هذا وذاك احتفظت بأكبر احتياطي للزيت الخام (الشرع ١٩٨٤م ،٩٣-٩٤) .

وقد أعقب فترة الانتعاش الاقتصادي (فترة بدء الحرب العراقية-الإيرانية) هبوط حاد في الإنتاج ، إذ أخذ الإنتاج بالانخفاض كل سنة عن السنة السابقة لها ، أي انخفض الإنتاج من ٩٨١٠ ألف برميل يومياً علم ١٩٨١م إلى ٦٤٨٠ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٢م ، وانتهى الإنتاج

---

(١)(استقصاء شخصي من شبكة الانترنت العالمية) .

(٢)(استقصاء شخصي مع مسئول بدائرة مبيعات الزيت في شركة الزيت العربية السعودية)

بـ٣٧٣٥ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٥م بمعدل انخفاض مقداره ٢٥% تقريباً خلال أربع سنوات -وهي أقل كمية إنتاج وصل إليها النفط السعودي خلال هذه المرحلة- ، وقابل هذا الانخفاض انخفاض مماثل في الأسعار .

ومع تواصل انخفاض الأسعار قامت أوبك عام ١٩٨٣م ، بخفض السعر الرسمي إلى ٢٩ دولاراً للبرميل ، كما تم الاتفاق على خفض الإنتاج على أن تقوم المملكة بدور المنتج المرن للمحافظة على الأسعار ، وبعد أن انخفض الطلب على النفط السعودي إلى ما دون الأربعة ملايين برميل يومياً في خريف ١٩٨٥م ، قررت المملكة التخلي عن دورها كالمنتج المرن على النحو الذي سنراه لاحقاً عند دراسة العلاقة بين الإنتاج والأسعار([1]).

وعاود الإنتاج إلى الارتفاع التدريجي إذ ارتفع الإنتاج من ٣٧٣٥ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٥م إلى ٥٣٢٠ ألف برميل يومياً عام ١٩٨٦م ، حتى وصل إلى ٨٦٤٥ ألف برميل يومياً عام ١٩٩١م بمعدل زيادة مقدارها ١٣١% تقريباً خلال ست سنوات ، قابلها انخفاض مستمر في الأسعار باستثناء ثلاثة أعوام وهي : ١٩٨٧ ، ٨٩-١٩٩٠م .

وفي محاولة للربط بين إنتاج النفط والأسعار ، وبتطبيق معامل الارتباط بين المتغيرين خلال المرحلة الثانية ، وهي المرحلة المتضمنة حربي الخليج الأولى والثانية ، وجد أن العلاقة الارتباطية طردية وضعيفة ومقدارها ٠,٤٩ ، مما يدل على عدم التوافق ما بين زيادة الإنتاج وما بين ارتفاع الأسعار بصفة عامة ، إذ يلاحظ أن زيادة الإنتاج في عام ١٩٨٦م (٥٣٢٠ ألف برميل يومياً) ، قابلها أعلى نسبة انخفاض في الأسعار خلال هذه الفترة بواقع ٤٤,٤٤% ، ووصل سعر برميل الزيت السعودي إلى ١٥ دولاراً أمريكياً ، كذلك عام ١٩٨٨م بالرغم من انخفاض أسعار برميل الزيت بنسبة ٢٢% تقريباً إلا أن الإنتاج ارتفع بنسبة ١٩% تقريباً.

([1])استقصاء شخصي مع مسئول بدائرة مبيعات الزيت في شركة الزيت العربية السعودية

والجدير بالذكر أن كمية الإنتاج قد ارتفعت مع بدء الحرب العراقية الإيرانية بنسبة ٣,٨٦% ووصلت إلى ٩٩٠٠,٥ ألف برميل يومياً ، وهي أعلى كمية إنتاجية للنفط السعودي منذ اكتشافه عام١٩٣٨م وحتى عام ١٩٩١م ، إذ أخذت المملكة على عاتقها مهمة تسديد النقص الحاصل لإنتاجية دولتين من كبريات الدول المنتجة للنفط في منظمة الأوبك ، كما بقيت الأسعار ثابتة على ما هي عليه في السنة السابقة لحرب الخليج الأولى ، ولم تتأثر بالرغم من الصعوبات التي واجهت دول الخليج أجمع ، والتي أهمها إعاقة الملاحة في الخليج العربي ، وعزوف شركات النقل البحري عن العمل في هذه المنطقة مما نتج عنه رفع تكاليف الإنتاج بصفة عامة ، لارتفاع تكاليف التأمين بصفة خاصة .

وأخذ الإنتاج بالانخفاض تدريجياً بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وحتى بدء أزمة الخليج الثانية بالغزو العراقي للكويت ، ثم حرب التحرير الكويتي ؛ فبدأ الإنتاج بالارتفاع التدريجي مرة أخرى بدءاً من عام ١٩٨٥م ، حيث كان الإنتاج ٣٧٣٥ ألف برميل يومياً ووصل إلى ٦٨٤٠ ألف برميل و٨٦٤٥ ألف برميل يومياً عامي ١٩٩٠-١٩٩١م على التوالي ، وأخذت المملكة على عاتقها وللمرة الثانية سد النقص الحاصل في السوق النفطية خشية التأثير على الإنتاج النفطي .

جدول رقم (٢)تطور إنتاج النفط وأسعاره في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين حربي الخليج الأولى والثانية (الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠-١٩٩١م/١٤٠٠-١٤١١هـ)

"السعر بالدولار الأمريكي والإنتاج بالألف برميل يومياً" .

السنة	الإنتاج	معدل التغير	السعر	معدل التغير	السنة	الإنتاج	معدل التغير	السعر	معدل التغير
١٩٨٠	٩٩٠٠,٥	٣,٨٦	٤٠	٠	١٩٨٦	٥٣٢٠	٤٢,٤٤	١٥	-٤٤,٤٤
١٩٨١	٩٨١٠	-٠,٩١	٣٤	-١٥	١٩٨٧	٤٥٥٥	-١٤,٤	١٧,٤	١٦
١٩٨٢	٦٤٨٠	-٣٣,٩	٣٢	-٥,٨٨	١٩٨٨	٥٤١٥	١٨,٨٨	١٣,٦	-٢١,٨٤
١٩٨٣	٥٣٨٠	-١٧	٢٩	-٩,٣٨	١٩٨٩	٥٤٦٥	٠,٩٢٣	١٥,٨٥	١٦,٥٤
١٩٨٤	٤٩٦٠	-٧,٨١	٢٨	-٣,٤٥	١٩٩٠	٦٨٤٠	٢٥,١٦	٢٠,٤٦	٢٩,٠٩
١٩٨٥	٣٧٣٥	-٢٤,٧	٢٧	-٣,٥٧	١٩٩١	٨٦٤٥	٢٦,٣٩	١٧,٦٢	-١٣,٨٨

الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على :-

- تطور الإنتاج من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ مصدرها : إدارة الدراسات الاقتصادية والصناعية ١٩٩٠م ، ٣٥-٣٦
- تطور الإنتاج من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩١ مصدرها : Beck١٩٩٥, ٣٢
- تطور الأسعار من عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٧ عبارة عن أسعار زيت العربي الخفيف اعتماداً على : زيت الشرق الأوسط ومصدرها : Jenkins١٩٨٩, ٣
- تطور الأسعار من عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١ مصدرها : Oil & Gas Journal١٩٩٦, ١٠٤.

ج- المرحلة الثالثة :- تطور إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التالية لحرب الخليج الثانية والممتدة بين عامي ١٩٩٢/١٩٩٨م (١٤١٢/١٤١٨هـ).

حدث خلال هذه المرحلة تذبذب في الإنتاج وإن كان الانخفاض هو السمة البارزة إذ انخفض الإنتاج من ٨٨٩٥ ألف برميل يومياً عام ١٩٩٢م إلى ٧٩١٠ ألف برميل يومياً عام ١٩٩٨م بنسبة انخفاض مقدارها ١١% خلال سبع سنوات . قابلها تذبذب في الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً بعلاقة أرتباطية طردية ضعيفة جداً مقدارها ٠,٣٧ خلال هذه الفترة بالرغم من أنه بالنظر في الجدول رقم ٣ والشكل رقم ٤ نجد أن هناك توافق بين الكميات المنتجة والأسعار إذ أن بزيادة الإنتاج يقابلها زيادة في الأسعار والعكس صحيح ولكن ربما جاء الانخفاض بسبب أن

نسب الزيادة في الإنتاج لا تتناسب مع نسب الزيادة في الأسعار ، أو لأسباب أخرى غير معلنة .

جدول رقم (٣)تطور إنتاج النفط وأسعاره في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التالية لحربي الخليج والممتدة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٨م - ١٤١٢-١٤١٨هـ)السعر بالدولار الأمريكي والإنتاج بالألف برميل يومياً

السنة	الإنتاج	معدل التغير	السعر	معدل التغير
١٩٩٢	٨٨٩٥	٢,٨٩٢	١٧,٧٤	٠,٦٨
١٩٩٣	٨٦٩٥	-٢,٢٥	١٦	-٩,٨١
١٩٩٤	٨١٢٠	-٦,٦١	١٥,٣٧	-٣,٩٤
١٩٩٥	٨١٧٠	٠,٦٢	١٦,٦٧	٨,٤٦
١٩٩٦	٨٣٥٠	٢,٢٠	٢٣,٦٠	٤١,٥٧
١٩٩٧	٨٠٨٠	-٣,٢٣	١٦,٢٥	-٣١,١٤
١٩٩٨	٧٩١٠	-٢,١٠	*١٢,٠٨	-٢٥,٦٦

الجدول من حساب الباحثة اعتماداً على :-

- تطور الإنتاج من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ مصدرها : Beck ١٩٩٥, ٣٢
- تطور الإنتاج من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ مصدرها : World Oil Industry Stats١٩٩٨
- تطور الأسعار من عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٥ مصدرها : Oil & Gas Journal ١٩٩٦, ١٠٤
- تطور الأسعار من عام ١٩٩٦ مصدرها: أرامكو السعودية ١٩٩٨م.

* أخذت أسعار عام ١٩٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٢م.

شكل رقم (٥) تطور إنتاج النفط وأسعاره في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٨م

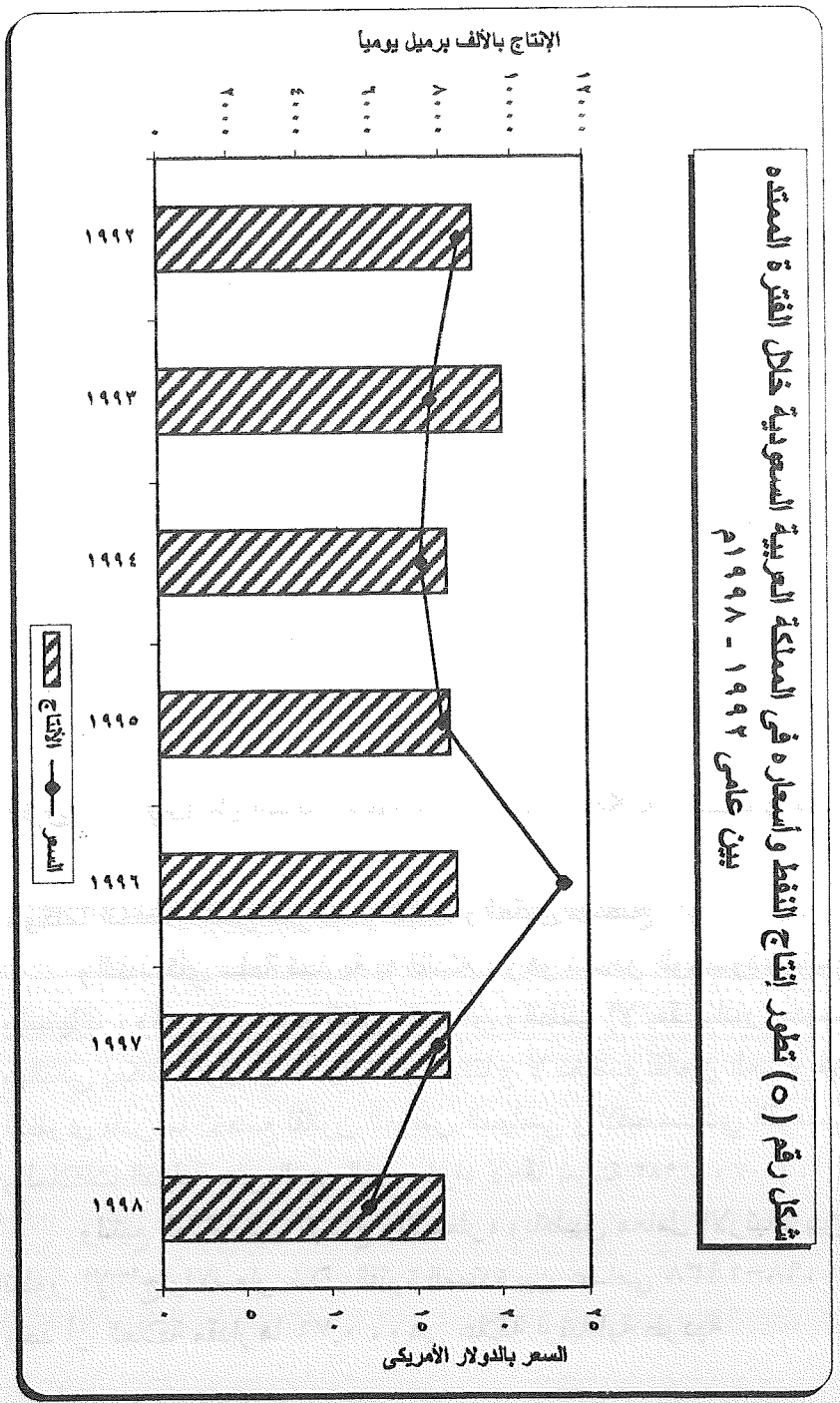

رابعاً : تطور أسعار النفط الخام في المملكة العربية السعودية :

بعد التعرف على المراحل الإنتاجية التي مر بها نفط المملكة العربية السعودية ، والتي تأثرت بالعلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، يبقى لنا معرفة الأسباب الكامنة خلف العلاقة الارتباطية بين الإنتاج والأسعار .

فمن المعروف في سياسة التسويق العالمية أنه كلما قل السعر زاد الطلب على السلعة ، أي أن قانون الطلب يعطي علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة (متولي ١٩٩٣م ، ٣) ، وكلما زاد العرض أي الإنتاج يتراجع السعر ، فما علاقة هذا وذاك بالإنتاج وتقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية .

وبمعنى آخر فإن المفهوم النظري لقانون العرض ، يقول : إذا أبقينا كل العوامل والمؤثرات ثابتة ، فإن لكل ثمن كمية مرادفة يقبل المنتج إن يطرحها في السوق للبيع مقابل ذلك الثمن ، وكلما ارتفع الثمن ارتفعت الكميات المطروحة للبيع والعكس صحيح ، أما قانون الطلب فيقول : إذا أبقينا كل العوامل والمؤثرات ثابتة ، فلكل مستوى من الأسعار كمية محدودة من سلعة ما يكون المستهلك على استعداد لشرائها ، وكلما انخفض الثمن كبر حجم الطلب والعكس صحيح .

والنفط كأي سلعة تجارية له فائدته ، وهو نادر الوجود، يُنتج ويُستهلك ، ولكن لا يخضع لقانون العرض والطلب إلا بمقادير حدية وبالتالي يمكننا القول أن قضية تحديد الإنتاج لا تخضع لقانون العرض النظري بقدر ما تخضع لقانون العرض السياسي والاقتصادي القومي والعلاقات الدولية على النحو الذي سنراه لاحقاً (مؤمنة ١٩٨٣م ، ١٠٧) .

ولتتبع العلاقة بين الإنتاج والأسعار، وبتطبيق معامل الارتباط بين تطور الإنتاج والأسعار خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٨-١٩٩٨م وجد أن العلاقة مقدارها ٠,٧٦ ، وهي علاقة ارتباطية طردية

شكل رقم (٦) معدلات التغير لتطور إنتاج النفط وأسعاره فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة بين عامى ١٩٧٩ - ١٩٩١م

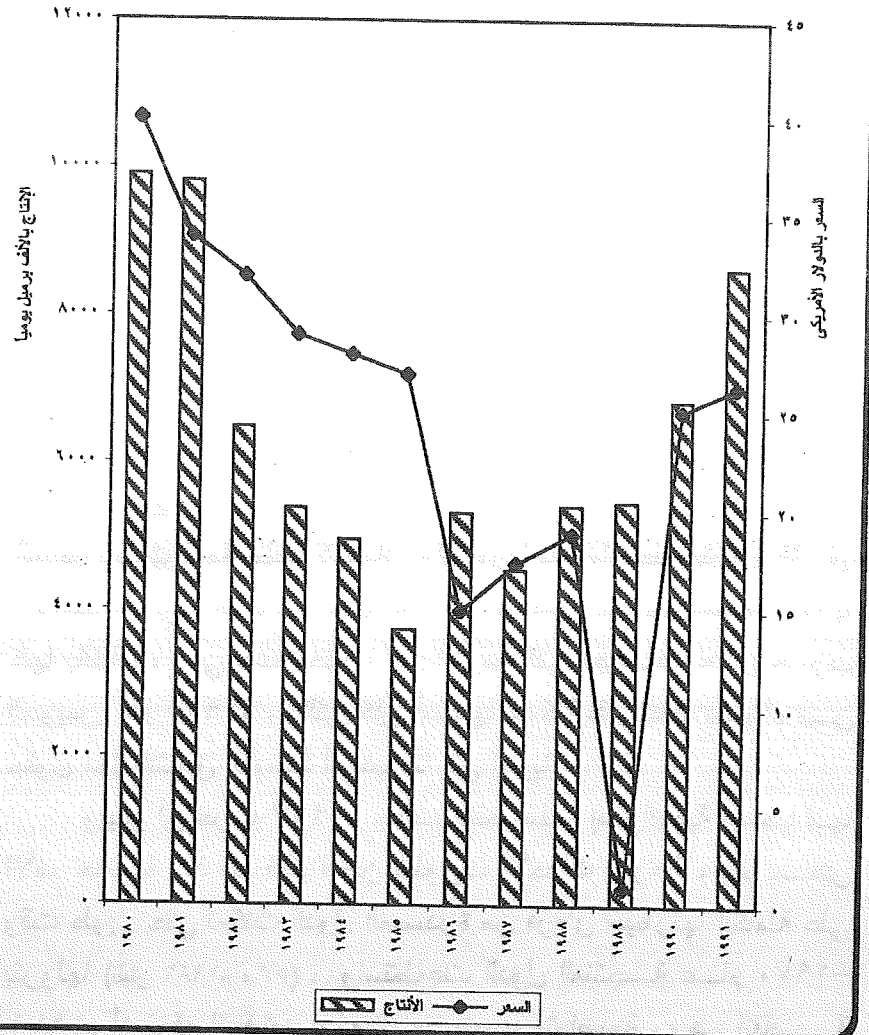

قوية نوعاً ما وتعني أن الطلب على النفط يزداد دون التأثر بازدياد الأسعار بصفة عامة وهي نتيجة مخالفة لسياسة التسويق العالمية.

وفيما يلي تحليلاً اقتصادياً لأسعار النفط وفقاً للمراحل الإنتاجية السابقة:

أ- المرحلة الأولى :- تطور أسعار النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة السابقة لحرب الخليج الأولى والممتدة بين عامي ١٩٣٨/١٩٧٩م (١٣٥٨/١٣٩٩هـ) .

يعد عام ١٩٧٣م نقطة التحول الأولى في سوق النفط نظراً لاختلاف طرق التسعير والمشرفين عليه ومن يقرره ، إذ قبل هذا التاريخ كان التسعير ومعدلاته تقرره الشركات المتعددة الجنسية المالكة لعقود الامتياز فهي وحدها التي ترفع أو تخفض السعر، إذ لم يأت ارتفاع الأسعار التي بلغت ٣٤٦% منذ عام ١٩٣٨م وحتى عام ١٩٧٣م مفاجأة أو من قبيل الصدفة وإنما سبقتها أحداث وظروف اقتصادية جعلت من القرار السياسي لمنظمة أوبك بزيادة الأسعار ضرورة لا مفر منها .

فقد أدركت الدول المصدرة والمستوردة أن أزمة الطاقة التي تبعت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧م ، والتي أعقبها إغلاق قناة السويس كانت أزمة طلب لاعتماد دول أوربا بالكامل على بترول الشرق الأوسط ، وفي حالة توقف دول المنطقة عن ضخ بترولها ستصاب أوربا كلها بالشلل ، وهي بذلك تختلف عن الأزمة التي نجمت عن حرب السويس عام ١٩٦٥م ، والتي كان أساسها مشكلة نقل النفط سواء من حقول دول الشرق الأوسط أو غيرها إلى أوربا .

ويبدو أن حرب ١٩٦٧م جعلت النفط سلعة إستراتيجية تحسب لها الأمم حسابها ، إذ منذ ذلك الحين تطورت الأحداث بسرعة ، ولم يمض وقت طويل حتى تمكنت الدول المصدرة من فرض سيطرتها الكاملة على بترولها (البار ١٩٨٦م ، ٥٣) ، واستطاعت الدول المنتجة عام ١٩٧٠-١٩٧١م أن توقع اتفاقيتين لرفع السعر بنسب متواضعة ، وهي اتفاقية طرابلس واتفاقية طهران .

إن الارتفاع في أسعار النفط الذي طرأ عام ١٩٧٣م بعد حرب أكتوبر تمثل الصدمة المفجعة للدول الصناعية الكبرى ، عندما استعمل العرب النفط كسلاح في المعركة ، وضاعفوا أسعاره من ٢,٧ دولار إلى ١٢ دولاراً للبرميل عقب الحرب إلى جانب حظره عن كل من أمريكا وهولندا والدول التي تساند إسرائيل (قاضي١٩٩٦م ، ١٥٣) ، وقد ارتفعت أسعار النفط ابتداء من عام ١٩٧٤م بنسبة تزيد عن عشرة أمثال ما كان عليه النفط الثقيل السعودي وكذلك الخفيف والمتوسط عام ١٩٣٨م.

والجدير بالذكر أن هذه الفترة شهدت ارتفاعاً تدريجياً في الأسعار بين عامي ١٩٣٨-١٩٥٦م ، أي خلال ١٩عاماً يتخللها بعض التذبذب يتحكم فيه الشركات العالمية وفقاً لمصالحها ، إذ أن زيادة الإنتاج في منطقة الخليج في وقت لم يشتد فيه الطلب على النفط أدى إلى تراجع الأسعار ، مما أدى إلى تدني العائدات النفطية التي تعتمد عليها الدول المصدرة اعتماداً شبه كلي .

وقد بررت شركات النفط موقفها بحجة أنها تتعرض لضغوط من قبل دول منطقة الخليج التي تطالبها بزيادة الإنتاج ، وكانت دول الخليج بريئة من هذا الاتهام إذ لم يكن لأي واحدة منها في ذلك الوقت سلطة لتحديد سقف الإنتاج (البار ١٩٨٦م ، ٣٨) ، وبقي قطاع النفط تحت سيطرة المصالح الأجنبية يحتكره القلة ويتفق كبار الشركات على أسعار موحدة لإلغاء إمكانية التنافس فيما بينهم ، وبالتالي يمنع إفلاسهم أو تردى أحوالهم المالية (مؤمنة ١٩٨٣م ،١٠٧) حتى منتصف الخمسينيات ، عندما رفع الشيخ عبد الله الطريقي شعار نفط العرب للعرب ، ولعبت مجلته النفط والغاز ثم نفط العرب دوراً أساسياً في مجال تغذية الفكر الاقتصادي والسياسي العربي برؤية جديدة حول قضايا تأميم النفط العربي والسيطرة عليه (قاضي١٩٩٦م ، ١٥٢) ، سبقه الاتجاه إلى تأميم الصناعة النفطية كما حدث في إيران عام ١٩٥١م ، وكان بمثابة منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية الكبرى.

وهناك دول أخرى لم تأخذ بأسلوب التأميم ، ولكنها عمدت إلى الحد من المساحات السابقة التي منحتها وفقاً للامتيازات القديمة ، فالعراق مثلاً لم يبق للشركات الأجنبية العاملة في أراضيه سوى نصف في المائة تقريباً من المساحة الكلية للامتيازات القديمة (البراوي ١٩٦٨م ٢٤ ؛ سلوم ١٩٧٨م ، ١٦) . وأعقب ذلك توقيع أول اتفاقية تعاون بين دولتين مصدرتين للبترول هما المملكة العربية السعودية والعراق في يونيو عام ١٩٥٣م تهدف إلى تبادل المعلومات والتشاور بين البلدين ، بشأن السياسة النفطية ، وتعود أهمية هذه الاتفاقية إلى كونها أول اتفاقية دولية يتم توقيعها بين دول مصدرة للتعاون في مجال النفط (البار ١٩٨٦م ، ٣٦) .

وقد شهدت المملكة خلال هذه الفترة وما بين عامي ١٩٥٧-١٩٧٠م ، أي خلال ١٤ عاماً انخفاضاً مستمراً في سعر برميل الزيت الخام في كل سنة عن السنة السابقة لها بطريقة اعتبرتها حكومات الدول المنتجة على أنها عشوائية ومجحفة بحق الدول المنتجة ، مما دفعها إلى عقد المؤتمر العربي الأول للبترول في إبريل عام ١٩٥٩م في القاهرة لتوثيق التعاون الاقتصادي ، وتنسيق السياسات النفطية بين الدول العربية المصدرة للبترول ، كي يتسنى لها مواجهة تكتل شركات النفط الأجنبية .

وبالرغم من صدور بيان عن المؤتمر العربي الأول للبترول يطلب من الشركات العاملة في البلدان العربية المصدرة للبترول عدم إجراء أي تعديلات على أسعار النفط الخام ومشتقاته إلا بعد الحصول على موافقة الدول المصدرة ، إلا أن الشركات قررت في ٩ إبريل عام ١٩٦٠م وللمرة الثانية خلال سنة ونصف تخفيض أسعار النفط الخام .

وقد أدى هذا القرار إلى ردود فعل عنيفة من الدول المصدرة التي رأت في هذا الإجراء ابتزازاً جديداً لأهم مصادرها المالية المستخدمة في تمويل ميزانيتها الوطنية ومشاريعها التنموية ، وكرد فعل لاهتزاز سوق النفط تم تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) (البار ١٩٨٦م ، ٣٨-٣٩) .

وقد شهدت هذه المرحلة في السنوات التسع الأخيرة -الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧١-١٩٧٩م- قمة الانتعاش ، أي زيادة

مستمرة في سعر برميل الزيت الخام من ١,٧٥ دولاراً للبرميل إلى ٤٠ دولاراً للبرميل بنسبة زيادة مقدارها ٢١٩% ، وتشكل هذه المرحلة في الوقت نفسه صدمة كبرى للدول المستوردة للنفط ، بسبب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨م ، أعقبها الحرب الإيرانية-العراقية عام ١٩٨٠م.

ب- المرحلة الثانية :- تطور أسعار النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين حربي الخليج الأولى والثانية (١٩٨٠-١٩٩١م/ (١٤٠٠-١٤١١هـ).

نتج عن الحرب الإيرانية-العراقية عام ١٩٨٠م ارتفاع أسعار النفط إلى ٤٠ دولاراً للبرميل ، ولكن الغلو في رفع السعر إلى الدرجة التي بدأت فيه الدول الصناعية تجد أن الطاقات البديلة أصبحت معقولة تجارياً ، قد أدى إلى خفض الطلب على النفط (الشرع ١٩٨٤م ، ١٠٥-١٠٦) ، مما استدعى إلى خفض السعر مجدداً بدءاً من عام ١٩٨١م إلى ٣٤ دولاراً للبرميل ثم ٢٩ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٣م ووصولاً إلى ١٣,٦ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٨م ، وهي أقل تسعيرة وصل إليها سعر برميل النفط السعودي خلال هذه الفترة .

وتلي تلك الانتعاشة التي بدأتها هذه المرحلة منذ عام ١٩٨١م وحتى نهاية أزمة الخليج الثانية وتحرير الكويت عام ١٩٩١م ، تذبذب أسعار النفط بشكل عام ، وإن كان يغلب عليها الانخفاض في سعر برميل الزيت الخام ، ففي الفترة التالية لبدء حرب الخليج الأولى -الحرب العراقية الإيرانية- وخاصة خلال الثمان سنوات الممتدة بين عامي ١٩٨١-١٩٨٨م ، شهد سعر برميل الزيت السعودي الخام انخفاضاً تدريجياً ، حيث انخفض من ٣٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٨١م إلى ١٣,٦ دولار للبرميل عام ١٩٨٨م ، أي بنسبة ٦٠% خلال ثمان سنوات ، رافقها انخفاض في الإنتاج خلال الفترة المذكورة بنسبة ٤٥% .

ويرجع سبب ذلك الانخفاض إلى القلق الدولي ، بشأن حرية الملاحة في مياه الخليج العربي ، بسبب ظروف حرب الخليج الأولى ، وعزوف الكثير من شركات النقل البحري عن العمل في هذه المنطقة ، وقيام شركات التأمين برفع التكلفة على الناقلات والسفن المتجهة إلى هذه

المنطقة ، والامتناع عن تقديم الخدمة التأمينية أحياناً أخرى من ناحية ، وبدأ الطلب على بترول أوبك يقل ، بسبب اكتشاف مصادر بديلة له في إنتاج بحر الشمال ، وسعي الغرب إلى ترشيد الاستهلاك وإيجاد مصادر طاقة بديلة من ناحية أخرى ، مما أجبر دول أوبك إلى تخفيض أسعار بترولها إلى ما دون السعر الرسمي (١) .

جـ- المرحلة الثالثة :- تطور أسعار النفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التالية لحرب الخليج الثانية والممتدة بين عامي ١٩٩٢/١٩٩٨م (١٤١٢/١٤١٨هـ).

أهم ما يميز تسعيرة النفط خلال هذه المرحلة ، أنها ارتفعت من ١٧,٧٤ دولار أمريكي للبرميل عام ١٩٩٢م إلى ٢٣,٦٠ دولار أمريكي للبرميل عام ١٩٩٦م ، حين قررت السعودية رفع سقف إنتاجها من ٥ مليون برميل يومياً قبيل حرب الخليج الثانية إلى ٨ مليون برميل يومياً . واستمرت على هذه المعدلات حتى نوفمبر عام ١٩٩٧م ، حين قررت في اجتماع أوبك إلى رفع سقف الإنتاج إلى أكثر من ٨ مليون برميل يومياً ، نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط السعودي ، بسبب الانخفاض الكبير في درجة الحرارة في الدول الشمالية خلال شتاء ١٩٩٦م ، والنمو الاقتصادي في دول آسيا وأمريكا بشكل عام .

وبدأت الأسعار بالانخفاض مرة أخرى في خريف ١٩٩٧م من ١٦,٢٥ دولار أمريكي للبرميل حتى وصلت إلى ١٢,٠٨ دولار أمريكي للبرميل عام ١٩٩٨م ، نتيجة للازمة الاقتصادية التي تعرضت لها دول آسيا ، والشتاء الدافئ ، وعودة النفط العراقي إلى الأسواق مرة أخرى بطريقة منتظمة ، وهي أقل تسعيرة وصل إليها إنتاج النفط السعودي خلال المرحلتين الثانية والثالثة ، مما دفع المملكة إلى تقليص إنتاجها

---

(١)(استقصاء شخصي مع مسئول بدائرة مبيعات الزيت في شركة الزيت العربية السعودية)

تدريجياً خلال ١٩٩٨م ، حتى وصل إلى ٧٩١٠ ألف برميل يومياً ([1]) ، وتشكل هذه المرحلة صدمة كبرى للدول المنتجة عكس صدمات الأسعار السابقة والتي كانت توجه للدول المستوردة .

والجدير بالذكر أن أهم عواقب الحروب النفطية ارتفاع سعر برميل النفط لحظة بدء المعركة وانخفاضه مع انتهاء الحرب ، ونستدل على ذلك من تتبع الأحداث التاريخية وتطور أسعار النفط إذ قابل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ارتفاع سعر برميل النفط من ١,٨٥ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٢م إلى ٥,٠٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٣م تبعها ١١,٢٥ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٤م ، بنسبة زيادة مقدارها ٥٠٨% خلال سنتين.

كذلك الثورة الإيرانية التي أعقبها حرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانية-العراقية) ١٩٧٩-١٩٨٠م ، حدث خلالها ارتفاع مفاجئ لسعر البرميل (٤٠ دولاراً للبرميل) ، إذ وصل قمته التسعيرية خلال ٦١ سنة من عمر النفط السعودي ، وما نراه في حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية-الكويتية) مخالف للسياسة المتبعة في تسعيرة النفط أثناء الحرب ، فقد بدأت الحرب عام١٩٩٠م وسعر برميل النفط السعودي٢٠,٤٦ دولاراً ، وانتهت الحرب عام١٩٩١م وسعر برميل النفط السعودي ١٧,٦٢ دولاراً .

وربما يرجع السبب في ذلك إلى تكاتف حكومات دول الخليج بصفة عامة ، وهي تمثل كبريات دول أوبك ، وقد احتكرت إنتاج وتصدير النفط خلال الأزمة ، وحافظت على موقفها السياسي المعادي والمحارب للعراق ، واحتضنت جيوش التحالف العربية والعالمية المناهضة لسياسة صدام حسين ، رغم أنه يملك سلاحاً فعالاً بعد احتلاله

([1])(استقصاء شخصي مع مسئول بدائرة مبيعات الزيت في شركة الزيت العربية السعودية).

للكويت وسيطرته على نحو ١٥% من نفط أوبك عـام ١٩٩٠م([1]) ، إلا أنه لم يستطع فرض شروطه التسعيرية بل بقي سلاحه عديم الفائدة.

خامساً : العلاقة بين إنتاج النفط والأسعار في المملكة العربية السعودية :

بالرغم مما أظهرته العلاقة الارتباطية بين الإنتاج والأسعار مـن ضعف في بعض المراحل الإنتاجية ، إذ لا تربطهما علاقة قوية دائمـاً تماثل سياسة التسويق العالمية ، إلا إننـا نسـتطيع أن نوجـز العلاقـة الإنتاجية التسعيرية للبترول السعودي خلال فترة الدراسة بالتالي:

- كان الإنتاج وتحديد الأسعار حتى عام ١٩٦٠م تحتكـره الشـركات الأمريكية الكبرى والقليلة العدد ولم يكن أمـام المنتجيـن الصغـار الكثيرين سوى قبول الوضع ، وللأسف لم يرد في التاريخ حتـى الآن أن يقدم العالم الصناعي المتقدم مصلحة أخرى غـير مصلحتـه أولاً وأخيراً ، وكانت ترتبط أسعار النفط الخام بكثافته (API) فقط ، ولكـن يُجري أحياناً رفع أو خفض الأسعار بين الخامات المختلفة ، كما ترى الشركات المتعددة الجنسيات خارج الولايات مناسباً لها .
- تتولى هذه الشركات عملية الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع دون أن تهتم بأسعار النفط الخام المعلنة إذ لم تعن شيئاً بالنسبة لها ، إلا أنـها كانت تعلنها لأسباب ضريبية فقط ، واعتادت شركات النفط أن تدفـع للأقطار المنتجة مبلغاً مقطوعاً بغض النظر عن مسـتوى الأسـعار المعلنة قبل إدخال مبدأ تقاسم الأرباح في أواخر الأربعينيات وأوائـل الخمسينات في الشرق الأوسط ، وكان ما تأخذه الحكومة مبني علـى المعادلة التالية : السعر المعلن مطروحاً منه تكلفة الإنتـاج مقسـوماً على اثنين (الجنابي ١٩٨٠م ، ٥٢-٥٣) ، وعلى أثر تلك التسعيرة المجحفة بحق الدول المنتجة .
- نتيجة لقيام بعض الشركات بخفض الأسعار بطريقة اعتبرتها حكومات الدول المنتجة عشوائية مع بداية عام ١٩٥٩م تم تأسيس منظمة أوبـك

([1]) استقصاء شخصي من شبكة الانترنت العالمية)

عام ١٩٦٠م ، والتي كان أول أثارها الإيجابية في مجال الأسعار مناداتها بضرورة تدخل دول الأعضاء في مفاوضات مع شركات النفط العالمية ، كما أوصت المنظمة بأن تقرر الحكومة السعر المعلن ، وأن يتحرك هذا السعر بشكل يمنع أي تدهور في علاقته بأسعار السلع المصنعة والمتداولة في التجارة الدولية ، وتعد اتفاقيتا طرابلس وطهران عام١٩٧٠- ١٩٧١م من أهم إنجازات أوبك ، حيث عملتا على زيادة الأسعار المعلنة حتى وصلت عام ١٩٧٤م إلى ١١,٢٥ دولاراً للبرميل ، كما أن تأثير أوبك على الإنتاج والأسعار ظهر بصورة واضحة في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م حين قامت أوابك (الدول الغربية المصدرة للبترول) بفرض حظراً على تصدير النفط إلى كل من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية ، وقامت أوبك بفرض زيادة على الأسعار بطريقة تدريجية مع بداية عام ١٩٧٤م وحتى بداية الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، التي تزامنت مع زيادة الطلب على النفط ، لرفع مستوى المخزون في الدول الصناعية ، وقد حددت أوبك السعر الرسمي للبرميل في تلك الفترة بـ ٣٤ دولاراً للبرميل ، غير أن كثيراً من الدول الأعضاء تجاوزوا هذا السعر حتى وصل سعر البرميل إلى ٤٠ دولاراً عام ١٩٧٩،١٩٨٠م.

- بدأ الطلب على بترول أوبك يقل مع بداية عام ١٩٨١م ، بسبب الزيادة الكبيرة في سعر البرميل بدءاً بعام ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٨٠م حيث وصل قمته التسعيرية من ناحية ، والزيادة الكبيرة في إنتاج بحر الشمال من ناحية أخرى ، حيث استخدمت مواد طاقة بديلة، وتم ترشيد الاستهلاك في الغرب ؛ ونتيجة لذلك قامت دول أوبك بتخفيض أسعار بترولها إلى ما دون السعر الرسمي .

ومع تواصل انخفاض الأسعار قامت أوبك عام ١٨٩١م بخفض السعر الرسمي إلى ٢٩ دولاراً للبرميل ، كما تم الاتفاق على خفض الإنتاج ، على أن تقوم السعودية بدور المنتج المرن (Swing Producer) للمحافظة على الأسعار ، واستمر انخفاض الطلب على النفط خلال هذه الفترة ، كما وصل معدل السحب من المخزون العالمي إلى ٤

مليون برميل يومياً ، أو ما يوازي ضعف إنتاج بريطانيا في تلك الفترة ، والتي كانت تحتل المرتبة الخامسة في ترتيب الدول المنتجة للبترول .

- قررت المملكة التخلي عن دورها كالمنتج المرن بعد أن انخفض الطلب على النفط السعودي إلى ما دون الأربع مليون برميل يومياً في خريف ١٩٨٥م ، ولجأت إلى سياسة ربط سعر النفط بسعر المنتجات النفطية لرفع الطلب على النفط السعودي من ناحية، ولتضمن بذلك ربحاً لمصافي النفط من ناحية أخرى ، ونتيجة لذلك زاد الطلب على النفط بدءاً بعام ١٩٨٦م وأُغرقت الأسواق بالمنتجات النفطية ، مما أدى إلى انخفاض الأسعار لكل من النفط والمنتجات القائمة عليه .
- قررت أوبك بعد فشل السياسة السابقة العودة مرة أخرى إلى سياسة تحديد الإنتاج والأسعار، وقامت مع بداية عام ١٩٨٧م ، بتحديد سقف الإنتاج بـ ١٥,٨ مليون برميل يومياً ، وتثبيت السعر على ١٨ دولاراً للبرميل ، واستمرت أوبك في سياستها المتعقلة بتحديد سقف الإنتاج ، إلا أنها تركت مسألة تحديد السعر إلى الأسواق العالمية في أواخر الثمانينيات ، حيث ربطت دول أوبك أسعار نفطها بأسعار النفط المتداول عالمياً مثل برنت (Brent) ودبي وأمريكا (WTI) ([1]).

([1]) يحدد سعر النفط السعودي عالمياً حسب الدولة التابعة لكل منطقة من المناطق الثلاث الرئيسة (أوربا ، الشرق الأقصى، أمريكا الشمالية) وفقاً للمعادلة التالية :

-Crude Oil Prices of west Texas Intermediate (WTI) – or + Monthly Price Adjustment (Differentials)

الخاتمة :

يتضح من الدراسة والتحليل لأثر حربي الخليج الأولى والثانية على تذبذب إنتاج وأسعار النفط بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٨-١٩٩٨م الحقائق التالية :-

- هناك حقيقة هامة مؤداها اعتماد حكومة المملكة في دخلها القومي على استثمار قطاع النفط لتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى ، كما يعتمد دخل المملكة على صادراتها النفطية المعتمدة على الاستثمارات الأجنبية التي تسيطر عليها عدد قليل من الشركات .
- يرتبط اقتصاد المملكة بنمو السوق الدولية وزيادة الطلب على النفط السعودي في حال عدم اكتشاف مصادر جديدة أو بديلة له ، مما يقوي ويعزز مركز وسعر بترول أوبك في حالة تعاون أعضاؤه -كما حدث في حرب الخليج الثانية ، إذ لم ترتفع أسعار النفط على غرار الحروب السابقة ، وإنما انخفضت بنسبة ١٣,٨٨ %- ، والتعامل مع الشركات الكبرى ، أو إجبار الشركات الأصغر حجماً على الالتزام بسياسة تحديد الأسعار لتقوية أسعار التصدير، ولهذا فإن نقص الطلب على النفط الخليجي بصفة عامة تنعكس أثاره السلبية على برامج التطوير والتخطيط والتنمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- أحدثت حربي الخليج الأولى والثانية دماراً واضحاً لكل من الدول المعتدية والمعتدى عليها بصفة خاصة والدول المجاورة بصفة عامة أثرت على مستوى أداء القطاعات الاقتصادية بصفة عامة والنفطية بصفة خاصة .
- تأثر تطور الإنتاج في المملكة العربية السعودية بالظروف والأحداث السياسية العالمية ، فمنذ اكتشاف النفط في الثلاثينات وحتى الستينيات خضعت المملكة تحت سيطرة القوى الأجنبية المتحكمة بكميات إنتاج النفط وأسعاره وفق مصالحها الخاصة . وفي الفترة اللاحقة ، تأثر الإنتاج بظروف العرض والطلب من ناحية ، وبظروف أزمة الخليج الأولى والثانية من ناحية أخرى حيث زاد الإنتاج من قبل حكومة المملكة لتسديد النقص الحاصل من الدول المتضررة خلال الحرب

سواء من إيران أو العراق أو الكويت وجميعها أعضاء في منظمة الأوبك .

- أن أسعار النفط ترتفع متأثرة بالحروب على اختلاف أنواعها وأهدافها كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وحرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠م ، ولكن بتحالف وتكاتف الدول الكبرى المنتجة للبترول يحدث استقرار الأسعار ، وبالتالي عدم الإضرار بالدول الضعيفة وغير القادرة على استيراد النفط رغم حاجتها إليه في حال ارتفاع سعره.
- يخضع النفط كسلعة اقتصادية لقانون العرض السياسي والاقتصادي القومي والعلاقات الدولية ، على عكس السلع التجارية الأخرى التي تخضع لقانون العرض والطلب ، وسياسة التسويق العالمية والتي تتلخص في أنه كلما قل السعر زاد الطلب على السلعة ، أو كلما زاد العرض قل الطلب ، وبتطبيق معامل الارتباط بين المتغيرين (الإنتاج والأسعار) وجد أن العلاقة الارتباطية طردية وقوية نوعاً ما (٠,٧٦) ، أي أن الإنتاج قد يزداد دون أن يتأثر بزيادة الأسعار مما يؤكد حقيقة القانون -السابق الإشارة إليه- الذي يتحكم في تذبذب إنتاج النفط وأسعاره .
- تعتمد المملكة في تحديد أسعار بترولها على ثلاث مناطق رئيسية هي أوربا والشرق الأقصى وأمريكا الشمالية ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا والإجابة عليه تمثل اقتراح للباحثة ، لماذا لا يُنشأ بالمملكة سوقاً سعودية خاصة لتحديد الأسعار ، أسوة بالمناطق الثلاث على اعتبار أن المملكة أكبر منتج للبترول في العالم ؟

المصادر :

[١] أبو الخير ، يحي . ١٩٩٥م/١٤١٦هـ . نحو منهج موحد في الجغرافيا التطبيقية : أنموذج مقترح . **الجمعية الجغرافية السعودية** ، العدد ٢٢ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

[٢] إدارة الدراسات الاقتصادية والصناعية . ١٩٩٠م . الدليل الإحصائي العالمي للنفط والمعادن . جامعة الملك فهد للبترول والمعادن . الظهران ، المملكة العربية السعودية .

[٣] أرامكو السعودية . ١٩٩٨م . تطور أسعار الزيت . بيانات غير منشورة.

[٤] آل مكي ، حبيب . ١٩٩٣م/١٤١٣هـ . أثر تغير الإيرادات النفطية على الاقتصاد السعودي . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** . العدد الثامن والستون ، السنة الثامنة عشرة ، الكويت .

[٥] البار ، أحمد . ١٩٨٦م /١٤٠٦هـ . التطورات في سوق البترول. الطبعة الأولى. دار الفنون للطباعة والنشر ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

[٦] البراوي ، راشد . ١٩٦٨م . حرب البترول في العالم . الطبعة الأولى . مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة .

[٧] الجنابي ، عدنان . ١٩٨٠م . الطبيعة المتغيرة لفروقات أسعار النفط الخام . **مجلة النفط والتعاون العربي** . المجلد السادس . العدد الأول . منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

[٨] خواجكيه ، محمد . بدون تاريخ . التكامل الاقتصادي في الخليج العربي . منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية (١) . الكويت .

[٩] الرويثي ، محمد . ١٩٩٦م/١٤١٦هـ .الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية : دراسة في الجغرافية الإقليمية . الطبعة الأولى . مكتبة التوبة ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية.

[١٠] سلوم ، عرفان . ١٩٧٨م . الامتيازات والتشريعات النفطية في البلاد العربية . وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق .
[١١] السويدي ، سيف . ١٩٩١م /١٤١٢هـ .اختيار العملة المثلى لتسعير النفط : نظرة جزئية . **مجلة التعاون** . السنة السادسة . العدد الرابع والعشرون . الرياض ، المملكة العربية السعودية.
[١٢] الشرع ، حسين . ١٩٨٤م/١٤٠٥هـ .الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية ١٣٩١-١٤٠٢هـ (١٩٧١-١٩٨٢م) . الرياض ، المملكة العربية السعودية .
[١٣] شركة الزيت العربية الأمريكية . بدون تاريخ . صناعة الزيت في المملكة العربية السعودية . الظهران ، المملكة العربية السعودية.
[١٤] الشريف ، عبدالرحمن . ١٩٨٤م/١٤٠٥هـ . جغرافية المملكة العربية السعودية . الجزء الأول . دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
[١٥] الصباب ، أحمد . ١٩٧٩م /١٣٩٩هـ . المملكة العربية السعودية وعالم البترول . الطبعة الثانية . دار عكاظ للطباعة والنشر ، جدة ، المملكة العربية السعودية.
[١٦] عبد العزيز ، خالد . ١٩٩٦م . مقاتل من الصحراء . الطبعة الشعبية الثالثة . مطابع الأوفست الجديدة ، القاهرة .
[١٧] العليان ، إبراهيم وآخرون . بدون تاريخ . المنطقة الشرقية : عراقة وحضارة . الإدارة الاقتصادية والبحوث . الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية ، الدمام ، المملكة العربية السعودية.
[١٨] غنيمي ، زين الدين . ١٩٩٢م /١٤١٢هـ . الآثار البيئية للغزو العراقي على الكويت . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** . عدد خاص . السنة السابعة عشرة . الكويت.
[١٩] فاضل ، صدقة . ١٩٨٨م/ ١٤٠٨هـ . مضيق هرمز : طبيعته وأهميته الاستراتيجية الإقليمية والعالمية الحالية . **مجلة التعاون** . العدد التاسع ، السنة الثالثة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

[٢٠] الفرا ، محمد . ١٩٩٠م/١٤١٠هـ . التنظير في الفكر الجغرافي الحديث . الجمعية الجغرافية الكويتية . العدد ١٣٩ . الكويت .

[٢١] قاضي ، أسامة . ١٩٩٦م/١٤١٧هـ . الكارثة الاقتصادية لحرب الخليج . المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت (٢-٦ ابريل ١٩٩٤م) . المجلد الأول: الآثار السياسية والاقتصادية . الطبعة الأولى ، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، الكويت .

[٢٢] المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة . ١٤١٧/١٦هـ . التقرير السنوي . الإدارة العامة للعلاقات العامة والصناعية . العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

[٢٣] مؤمنة ، عبد العزيز . ١٩٨٣م/١٤٠٣هـ . البترول والمستقبل العربي . الطبعة الثانية . تهامة ٧٥، الكتاب العربي السعودي ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

[٢٤] متولي ، محمد . ١٩٨٠م . حوض الخليج العربي . الجزء الأول . مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة.

[٢٥] متولي ، مختار . ١٩٩٣م/١٤١٤هـ .النظرية الاقتصادية : مدخل رياضي. الطبعة الأولى . مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

[٢٦] الهادي ، عبد العزيز . ١٩٩٦م/١٤١٧هـ . محاولة قانونية لتفسير التأييد العالمي لدولة الكويت إبان محنة الغزو العراقي . المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت : الآثار السياسية والاقتصادية (٢-٦ ابريل ١٩٩٤م) . **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية** . المجلد الأول . الطبعة الأولى ، الكويت.

[٢٧] وزارة التخطيط . ١٩٩٦م/١٤١٦هـ . الكتاب الإحصائي السنوي . مصلحة الإحصاءات العامة . العدد الثاني والثلاثون ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

[٢٨] وزارة التخطيط . ١٩٨٠-١٩٨٥م/١٤٠٥-١٤١٠هـ. **خطة التنمية الثالثة** . الرياض، المملكة العربية السعودية .

[٢٩] وزارة التخطيط . ١٩٩٠-١٩٩٥م/١٤١٠-١٤١٥هـ . **خطة التنمية الخامسة** . الرياض ، المملكة العربية السعودية .

[٣٠] وزارة التخطيط . ١٩٩٥-٢٠٠٠م/١٤١٥-١٤٢٠هـ . **خطة التنمية السادسة** . الرياض ، المملكة العربية السعودية .

[٣١] وزارة الصناعة والكهرباء . ١٩٩٦م/١٤١٧هـ . **النشرة الإحصائية الصناعية** . إدارة الإحصاء الصناعي . الرياض ، المملكة العربية السعودية .

[٣٢] Beck, Robert J. ١٩٩٥. Oil Industry Out look ,Oil & Gas Journal, Penn Well Publishing Co., U.S.A..

[٣٣] Jenkins, Gilbert. ١٩٨٩. Oil Economists' Handbook, Volume ١ , ٥th Edition, Elsevier Applied Science, London & New York.

[٣٤] Oil & Gas Journal. ١٩٩٦. Statistics Pricing Source Book, Second Edition, Penn well Publishing Co., U.S.A..

[٣٥] Royal Commission for Jubail and Yanbu. ١٩٧٨. Land Use Plan, Jubail Industrial City Community Plan.

[٣٦] The world Book Encyclopedia International. ١٩٩٢. S-Sn Volume ١٧, London.

[٣٧] World Oil Industry Stats. ١٩٩٨. Vd. ٢١٩, No.٦, U.S.A..

الملخص باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع أثر حربي الخليج الأولى والثانية على تذبذب إنتاج وأسعار النفط بالمملكة العربية السعودية ، باعتباره يمثل أهم القطاعات الإنتاجية ، وقد خلصت الدراسة بعدة نتائج أهمها التالي:-

- تعتمد المملكة في دخلها القومي على استثمار قطاع النفط لتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى ، كما تعتمد في نمو اقتصادها على زيادة الطلب على النفط في حالة عدم اكتشاف مصادر جديدة أو بديلة له ، مما يقوي ويعزز الكميات المنتجة وسعر بترول الأوبك في حال تعاون أعضاؤه ، وفي المقابل إن نقص الطلب على النفط السعودي بصفة خاصة تنعكس أثاره السلبية على برامج التطوير والتخطيط والتنمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- تأثر تطور إنتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية بالظروف والأحداث السياسية العالمية ، فمنذ اكتشاف النفط وحتى الستينات تأثرت المملكة بالقوى الأجنبية المسيطرة على كميات إنتاج النفط وأسعاره وفق مصالحها الخاصة ، وفي الفترة اللاحقة ، تأثر الإنتاج بظروف العرض والطلب من ناحية ، وبظروف أزمة الخليج الأولى والثانية من ناحية أخرى .
- عملت المملكة خلال حرب الخليج الأولى والثانية على زيادة الإنتاج ، لتسديد النقص الحاصل من الدول المتضررة خلال الحرب سواء من إيران أو العراق أو الكويت وجميعها أعضاء في منظمة أوبك .
- ترتفع أسعار النفط متأثرة بدرجة كبيرة بالحروب على اختلاف أنواعها وأهدافها ، كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وحرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠م ، ولكن بتحالف وتكاتف الدول الكبرى المنتجة للبترول يعمل على استقرار الأسعار ، وبالتالي عدم الأضرار بالدول الضعيفة وغير القادرة على استيراد النفط رغم حاجتها إليه في حال ارتفاع سعره .

Abstract:

This study aims at tracking the impact of the first and second Gulf Wars on the petroleum production and prices fluctuation in Saudi Arabia, since it is the most important production sector. The study has reached several conclusions, of which the most prominent are:

- The kingdom's national income relies on the investment of the petroleum sector in order to develop other producing sectors. Its economic growth also relies on the growing demand for oil in case no new or alternative sources are discovered, which would fortify or boast the quantities produced and OPEC's oil prices subject to the cooperation of its member states. On the other hand, dwindling demand for Saudi oil will directly have an adverse effect on the development, planning and growth programs.

- Saudi Arabian crude oil production has been affected by global political events and circumstances. Since the discovery of oil and up to the sixties, the kingdom has been influenced by the foreign forces which control the quantities and prices of the oil produced according to their own interests. Subsequently, production was affected by the conditions of offer and demand on one hand, and by the first and second Gulf Wars on the other hand. During both wars, the kingdom increased the production to make up for the shortage in the production of the countries affected by the wars, Iran, Iraq, or Kuwait which are all OPEC members.

- Oil prices are largely affected upward by wars irrespective of their magnitude and objective as was the case during October 1973 war and the first Gulf war in 1980. However, the cooperation and mutual support of major producers combine together to stabilize prices and consequently avoid causing damage to poor countries which are unable to import oil in spite of their need for it in case of high cost.